





كتاب عنوان الفضل العيسى الشريف  
سجده

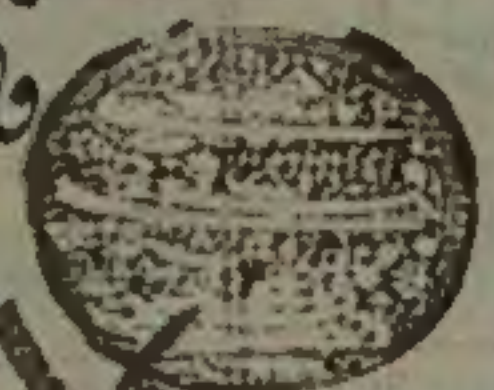


هذه فهرست كتاب عنوان الفضل وطراز ملك العدل نصيف العلامة عيسى الرشيدى

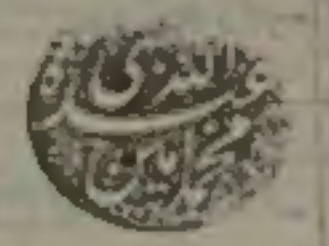
كتاب الطهارة	باب الغسل	باب التيمم	باب مسح الخف	باب الحيض	باب تطهير الخلاء
كتاب الصلوة	باب الاذان	باب شروط الصلوة	باب قصر الصلوة	باب قصر الفوات	باب اوقات الركعة
باب التوافل	باب سجود الشكر	باب صلوة المريض	باب سجود التلاوة	باب صلوة المسافر	باب صلوة الجمعة
باب صلوة العيد	باب صلوة الكسوف	باب صلوة الاستسقاء	باب صلوة رمضان	باب صلوة الخوف	باب الخياميز
باب حكم الشهيد	باب تعبد الكسب	كتاب الزكوة	باب زكوة الاكل	باب زكوة البقر	باب صدقة الفهم
باب صدقة الليل	باب زكوة النقد	باب زكوة عروض التجارة	باب زكوة الرزق	باب صدقة الزكوة	باب صدقة الفقر
كتاب الصيام	فصل في اعتكاف	كتاب الحج	باب لقران	باب التمتع	باب احرام المحرم
باب الاضحية	باب الهدي	كتاب البع	باب حيار الرؤية	باب حيار العين	باب البيع القلند
باب الاقاله	باب التولية في الميراث	باب الوصية	باب الاستسقاء	كتاب الصرف	باب الرهن
باب الحجر	باب الافرار	باب الاجارة	باب الشفعة	باب الشراكة	كتاب المضاربة
كتاب النكاح	كتاب الكفالة	كتاب الحوالة	كتاب المثل	كتاب الهبة	كتاب الغصب
كتاب العديعة	كتاب العارية	كتاب القفطه	كتاب الخنثى	كتاب المفقود	كتاب الابق
كتاب بيع الثمن	كتاب فسخ العبد	كتاب المزارعة	كتاب المساقاة	كتاب النكاح	كتاب الرضا
كتاب الطلاق	كتاب الايلاء	كتاب الخلع	كتاب التمهيد	كتاب اللعان	كتاب العدة
كتاب النفقات	كتاب النفق	كتاب التبدير	كتاب الاستولاء	كتاب المكاتب	كتاب الولاء
كتاب الخراج	كتاب النية	كتاب القسام	كتاب المعاقل	كتاب الحدود	كتاب الشرع
كتاب القذف	كتاب السارق العاصي	كتاب الاشربة	كتاب الصيد والذبايح	كتاب الاضحية	كتاب الايمان
كتاب الدعوى	كتاب الشهادة	كتاب الرجوع عن النكاح	كتاب القلعى	كتاب القاضى	كتاب القسمة

كتاب الادب  
كتاب القسمة

الملك قد دخل في حفظ عبده  
الحاجي بشار دار السعفة الشريفة  
لستم في حيزه



هذه النسخة الجيدة والمجيدة من وقف حضرت مولانا صاحب الجليل  
رحمته فيل الجود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار العناية  
مفتح معارف المراد بمقتضى الكفاية جامع محاسن العلم والعمل  
حائز مجامع البر الاكمل الا وهو افاض دار السعفة الحاج شيخ  
وقفه للحجزة المنيرة والبر الكريمة من هو على كل شئ قد بر  
عنه العصر السعيد وتعالى محمد من المصنف  
ما وفاق لرحمته المحمد من  
عوله



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kısmı	Hacı Beşir Ağa
Yeni sayı No.	
Eski sayı No.	282



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحكمة	الواحد الذي وجبه	الحمد	في الاولى والاخره وله	الحمد	في الغدو والاصال المنا
الذي	انفرد فلو كان فيها الهة الا	الله	تفسد فاسبحان الله	الله	المنزه عن الاضداد والاشا
احكم	صنع هيكل الوجود	الذي	اختره بمقتضى البرهوه	الذي	يحدث كل حال يصلح
الوجود	في اقاله الحدود لما	علم	من بداعة ذلك قبل ان	ابرم	تكون الصلصال وقام
على	احديثه دلائل فري	الانسا	للعرفه بها محاولا و	القضا	سابقا لغيره لئلا يوسد
قوانين	دوله ووجهها من الهيئه	ما لم	احكمها وشيدها	في	سائر الاحوال واصل
حكمها	بالفنا وظاهرا لكي	يعلم	العاقل ان يبرم القضا	سابق	لخلق القضا والزوال فيجل
اعظم	شأننا ان نعبد	وهذا	لعل ما سبق يكون	علمه	ان خلافه ضلاله ووجهه
احكام	الشرع فاستقامت	للقى	هي قوم وهي قايمة قوية	بما هو	اقوم للمضال تجعله قويا
وصفه	بالعلم على طريقة	هي	اوضح ان فرق بين ما هو	كائن	من الحكم والحلال ونقل
رجال	ابواضار تكاب	اقوم	الطرق اختيارا فليس	الى	غير تصديقهم بحال
جسم	خيرته من خلقه هذا	وتد	بارشادهم لعل نفع في	يوم	يصعب رد السؤال على
من	اقوالهم ما به فهم	وعلم	وسيرد وزعصات	القيض	على احسن حال فهذا
خير	ظهور البشر عنوانه	ويبد	عن اشعر صوانه وب	هنا	اسغت النعم ولم الاثام
الانعام	في سوانع النعم الجلال	فان	يحمده فهو لك اهل	وان	يشكروه فانزوا بالثواب

نص	على فضله الذي	علم	شيعته بنيه وعلوم	معرفة	الايمان وساله ان يشهد
حمدا	طيبا بقبوله لئلا	الميزان	ويجلبا جميل فضل	الله	عالم الامان ويكون نبي
متابعنا	لنا على شايح الدهر	بما	ان سبجانه و	تعالى	هو على سبيلنا
نورا	ونفرا ندينه	كان	ولاشي معه وانه	وليب	الوجود ذبا واخره نبي عليه
ونشهد	ان لا اله الا الله	منبيا	على جود وفضل	على عبد	تجدها هو من اجاب على طيب
برمالة	مظهره زفت وسمت	على	كل ساله وشيخه نشر	علمها	على سبيلنا
محمد	الذي نبي اسلام	على	وبشره وندد	فالكلف	بطاقتنا امان هذا
وهو	الذي في قدي	تصور	لم يعمل غير لما	يعلم	مولاه من عظم قدره وانه
صاحب	المقام المحمود	وبادها	الحوض واللقاء	الكون	ونزله قد بل صاحب
الاسرى	صلى الله عليه	تصية	مستورة يمتد في كل زمان	احدث	استفردا وجدد لنا به عهدا
وبعد	فهذا كتاب بين	وبادها	ومن الحكم والبر	الله	من ماله هو وان ضمروا
فان	ركبه قد غرط	وكان	سطوة تنافع	الواحد	منها علمان مدد
الله	سبحانه وتعالى	المصور	القليل اليها بالحكم	القديم	والجها على قلوبنا
عز وجل	بكرم الميم فانت	الكليات	فاحسن تبيين	الحق	خديته حضرة من
اعتاد	الله تعالى ملك اهل	الحسن	وارضاء لذلك الملك	القادر	ونفعه كاشم صيدا





تصريح	احوال المرحومين من هذا	الجنود	تنظم حركات الحلاق	العيلم	النفسي الحسن سعد
احوال	الجميع فطرق محاسن	النوع	قلب الاصم واذن	السمع	فوق وولته تنقم
الحلاق	بايام غرها كاعينا	والفقر	لبريع كالماء ادهش	البصر	وسوق السميع
رجال	لنوزار والراعي الفص	والطاهر	للقريب والناي والرايد	البيادر	فهو فوقهم كالبد
هم	حول كوكب الغرض	والدري	والنواب للناس بما شيع	الزهد	ولملك الحفيد
نظم	الحكم والاحكام مكن الملوك	العام	تهنائه الاسلام	فلا عرف	ولامعاض وصل
كل	فضل فري الفيشة	التفصيل	الفضلاء في الحقا لاروح	والاجم	الاوقاد خيد فارفي
كل	اوصا اثننا طيبا بالكمال	الذاني	الذي لا يصل جسم	والاجور	الاسلام من اعلم القواعد
ومنع	الحيرة ومنقول الجوهري	والتمني	في القبر تعلق الامانة	والشهود	لا مقطوع ولا موزون
المجود	المطلق والاحسان اوفر	القصين	يتغنفر لا محصور غريمه	والانفود	سليما ما للشك لا علم
اعلا	مكوا الارض نسبا	من	هو اكرم قلبا وابا	ولا	يتخبر جميع ما يراه
م	تجان الايراد والاخر	المكلا	بغري ليس كان المجود	معدود	عليه ادم الله وبيضا اعلا
الانبياء	والاكرم وقسم من الشا اوفر	القسم	وجعل ملكه لا منقطع	والانبياء	بما السعور مضد انبياء
من	بابتليد وقاييد	من	سواء منقلب وعيد	ولا	بالمفك اجل البيت
وير	واورد هذا الكتاب	المفرد	مورد القبول حسن	بمجز	يتقبل المقصود

محمد	بن الروح طيب الرشد	القسم	الوافر من طوط السدا	ولا	نشب به الامداد فان اول
من	سيل وغيره جابلق	من	تفضل من وقت الباب	مترك	من فضلك كل فضل جعلت
اللفظ	فايمز بعد نيتك بالعدل	المقفا	عن وصفه هو غير عود	والاشد	وهو منك من طيقه و
الرشد	من جلت السعادة	القسم	الوافر من فضل كبر	ولا	ل لا اية بالعلو العظيم
شعر	هذا كالمها منجز	من	ماء السماء واليو وجر	يوصف	بغير وصف المالك البحر ثمومه
سائر	الاشد من طاهر طاهر	الذات	على غير موعود واقعه	بلا غير	ولا قليل وقت نجاسة
الاعظم	فيه ما استعمل القربة	وكان	استعما وقفا في البند	ولا	يقضي الشئ نفس سابل
اعنى	اذافه فرض الطهارة	المرد	بغسل الوجه واليدين	بالجود	التي غسل النبي ومن بعد من
العلمين	وسمى قد ربح الشكر	دلالة	حديثه على ناصيته	ولا	تكرار فقر وان لم يقع
في	النفس كالمكبين	اللفظ	النفس كالمكبين	في	والمستشعر في نفس كالمكبين
كل	من استيقظ من نومه	الوضع	في الامانة والتشديد	عمل	ما الاول لا شيعا المسع
وقر	المسح والسواك الخفيف	وهو	في الفصل لا تشد	والاجور	غيره من جبرها في الاجزاء
بما	الوامر وكبريخ المسح الى	ثلاث	ويخل الاصل فيجب	عيلد	النيسة ولا المولاة وحجب الترتيب
فقو	القرار والنظم القول	اقسام	في فرض الترخيص طاهر	زمان	فصل الوجيب لاني البشرية
له	يقول ويستحب التيامن	ناسب	ذكرنا قصصه من السبل	ولا	نشر الاختيار ونجس



من	غير السيل وينفق القوي	ان	سأل واستأذن لم ولا	بشعر	القليل منه وأتوا
الحكم	بالنقض بالبلغ ونقضه	يقال	مخرج المنفق لانهما	شي	عشا التمسك في سلوة كمال
وله	تنقض المسك والفرج و	اللفظ	في القرآن يحول على الوطئ	ولا يخرج	منه للشهوة وتنقضه
يزل	مسكتها والأغلاء الذك	يد	على زوال الشعور	عن علم	ولم يقيد النوم بإبطاء
الزمان	باب الفصل يجب	على	المكلف غسل يديه لانهما	شي	من منى ويجوز منى
هم	عند الانقطاع ولا	ما وقع	اسم منى وودي	وله	الفصل بالقاء بين يدي
فأكل	ان يدا بيد يزيل	مطابق	ثم يتوضأ	وهذا	صفار
الحول	التي ليس فيها الفصل	على	عزف للجمعة والقيامة	فإن	صفه لا يجوز
حي	يتطهر من المصحف	جزء	الابغاء لانهما	از	الشرع لا يمنع
ان	يصلى فيه عليه كالم	بالنقض	من رتبة الصلاة	عائيد	كاللبيك المستعظم
ظهور	يتوسل بكتابه عليه	على	سبيل البهايم بالنجاسة	لا	ما أكل وإذا ما في فم
دولة	لما المودة فيها	ملائكة	كأنها تلو	هو	كلما من بين
عبد	منه ولا أيام	في	وقول يوم وبله في آخر	ولا	دفعه في قوله
لو	الامر بالتطهير من	الزكاة	فصل من ثلاث	غير	كالغزير لا يحل
قد	جاءه وسبيل الطير	كالا	شيء تشكك	وهي	سورة

ع	سور بغل ومار للاء	نسان	ونحكم في التلاوة	العلم	في الاصل بالتمسك
ب	خه حدثا فاصل عند	يدك	على فاصل ما ويرى	القد	على الحول
احكام	التي تنقض القدرة	على	الما وفضل الأصل	و	بوجود لا يخرج
الأمة	مع خوفهم هلاك	الحجرات	الحصر عشا ووقع	البصر	في بطلان اللغات
أحمدية	طريق الوجه للدين	الخالق	بها القرآن فيضرب	مع	الآخرة
تحل	ظاهر من مريد لا	مطابق	فيه لا انطباع ولا	القوة	فيحوز بالزل وليس
العدل	الى الرباط	ويطو	القادر شره	بالقوة	بكره الذي يزيل
والله	بالقديم فضل	أحمد	ويحوز من كافر	المشقة	على السلام ويصح
سيف	العدو ولا خلاف	بالنقض	من البر بالجنب	المقيم	هو جاز في قوله
نحو	اهذا اللقمة والجمعة	ونزو	جاءه لا يكفينا	وتتم	متكلم
الكفر	بالسبح على الخف	على	لنقضه	بالحديث	بالحديث
والله	في كماله قبل	قابل	لما منا في	المتن	المتن
أخذوا	بالاصابع	الكناية	واول مرة	المسح	بأثر
ها	يؤثر في المقيم	والعلم	بالنقض	بالحديث	هو
كا	لجوب الجمل ونقول	بالنقض	لما منا في	وهذه	صفحة



بر	قع قلنسوة وقفازين	واللفظ	في الخبرين ما يخرج خرقا ليس	يقع في السر كذا
من	عمل الفرض مجزئ فاقض	اما	خروج القدم او وجود واحد من جنس	ما ينقض الوضوء ومن
كا	ن سح سفر اثم اقام سحوقا	مفرد	او كسب ثلث ولا يخرج سح	السفر او بطل بسقوط
بر	باب الحيض	وهو	دم المرأة المشاي يقولون	ويساوون من الحيض يخرج
يقوق	ثلاثة ايام بلياليها	الذوق	ينقص عنها او يصير استحاضة	له في الحكم واكثره بيتي
الاول	والاخر من الصفرة والاكثف	لاورد	تفاوت بعضها على بعض في الحكم	عن الخبرين والياض
الاخر	وتسقط عنها الصلوة	بالجواب	ويحرم الصوم وقصية	كالتزيف ليس كالحض ويحرم
فمن	انقطع عنها الدون عشرة	دلالة	الانقطاع لا توطأ قبل الفصل	وهو بعد شق ما قبل وحديث
محمد	صلى الله عليه وسلم في الطائفة	كالان	في مسرعة فواء كلام	والطواف وضوء المسجد
فوقه	تقاسم من اجل الحيض	ولما	اقل الظهر خمسة يوتون	كسب بول او زفير اخرج
فريد	الحال يومه بالفتوى لكل فرض	مولود	حاله من اعداد قول الشافعي	بما عدا يومه خروج الوقت
ومن	الداء الحاجة دم النفاس	وهو الذي	يجزى بعد الولادة وقد مكث	على اعطاء حكم الحيض ما كان
زايد	افهوا استحاضة وما قبل	لا يكون	باب تطهر النجاسة بالماز	من المانع الذي يزيلها
فالحق	مقدم والمائع المركب مع آخر	واللفظ	سيما واذا استحسن بدت	او توب او مصلو وجب غسل
كلا	اجبا للنفث من النجاسة	اما	لما في الخبرين فان ظهر	بالك في الاض وقد

ابا	حو القيد مع ياف فوك	كلا	والنجاة اذ حصلت	في محل من السيف تظهر شجرة
يزيد	حتى يدا لا روا الطاهر	هو الذي	لا يتم منه على غيره	من على يد نجاة غيرها
ومن	اجبا لعلقة قد الدم	لا يمنع	من الصلوة ويجوز في ثوب	ثلاث ايام من الحيض وفي غير
سليم	منها او لعينه فباب	نصو	عنها واثرا السهل	في الزوال والطمهارة
من	غير الميتة يتصل	مفهوم	غلبت حكم الطهارة في	وعايد الطهارة لا يذهب
الشك	وليس استنبأ بالبحر	من فقه	تجسس محل الجبر والبحر	في التمس وهو في ما يخرج عن البحر
والكتمان	يزول بغير الانقضاء	الشرط	بين المأكل والمحرمة ما في مناه	انواع الزوال وغير الطهارة
حتى	العظم باب ذكر	فيه	احكام الصلوة في البيع	طرح الخبر الثاني وهو البياض
انتهى	قبل الشمس والظهر	اوق	له زوال الشمس واخر	في ميسر الخبرين مثلا وحتمنا
الامر	بأجل الزوال	يمنع	الانقضاء المذلل على طرف	من القولين وهو الزوال والصرف
المر	اول وقت الغروب واخر الشفق	وهو	ابا بعدة وقت لا الحرة	هذا اول الشافعي والظاهر
سليم	من سوا الليل يخرج وقتها	بالجواب	من الشافعي وانتشاره بالافق	ويستحب الاضواء والازد
ال	صيف الظهر وتاخير العصر	الكل	مكروه ويستحب قبل المغرب	انقضاء ما قبل الشافعي
زمان	ثلث الليل الاول	امادا	التجديد في الزوال	من نفسه بالحق ابان
شاهد	لما كان قول الزا	حتى	بازا في صلاة الجمعة	لغيره في الزوال اذا انا



قام	مستقبل القبلية في الصلاة وهو	يقول في حق الفلاح فيقول الله	معلو وزيدا اذا اذنت
في	الصلوة من غير ان يكون في	الاقا قد اقامت الصلوة مرتين	فوقه
الحق	ويزيد في الاقامة	ولا يؤذن بوقت قبل	وجوده
احسن	قضاء فانه واقام	غيره فان اقم على الاقامة	وهو
قيام	الصلوة باب	عرض	شرط الصلوة وهي في غير
واظهر	الاقوال في صلواتها	وهو	ان يسجد من السر الى اللوح
العل	عن شرها لانها حصة	مخالفة	المرة في غير الوضوء والكفين
بين الام	لم يجدوا في صلواتها	والذي	من الاعتداء في الشئ من ارادة
وزمن	من اعتدوا في الصلاة	اما	لما يقبل في سجدة ويجتهد في
احكام	التي فيها بالانكسار	مقول	التي فيها بالانكسار
الشرع	عاش وجدوا في الصلوة	كثير	الاخر من قبله الاتفا
وفقها	باب	في	صفتها الصلوة قد اذنت
زمان	والقائه والوجه	جواب	السجدة على وجهه
والعرب	بالانكسار في الصلاة	ماهو	شما لادنين وبقية انكسار
حس	للامام ومحمد ما الله	عجب	قول ابن يوسف لا يفي بقدواثر

شان	اقام ويا بالانكسار	الشرك	فبقوا اللهكم والامام
الشيخ	من العلم بغير الفاء	الحق	ثم سوا اوله ايا في القيام
زمن	فان لم يتركه	وهو	الركعة في ركعة لا يخلو
القب	عجزه يستبان يقول في	الركعة	كأنه كان في الغيم ملاذوا
و	يقول عند ارفع من الركوع	الجنس	الذي لا يسلها ويقول للمسلم
فان	قدم على السجدة	وي	التي فيها بالانكسار
في	السجدة وضعت	رسم	الشامع ويقول التسبيح
الحكم	فيها والاقصا على	بأنه	جائز ولا يجوز الا بعد
جد	وجا بضمه ومفيدة	كل	اما قبله وقد فعلوا
وكان	التي فيها بالانكسار	حتى	اذا التفت الى الركعة
ودبر	للسجدة الثانية	مقول	في سجدة كل ركعة ولا يتعد
في	بهم ما قدر	على	ما حوى الاول وهو
يسر	ففي غير الافتتاح	كثير	الذكر مجتهد بين الركوع
وف	يراد من التسبيح	يس	ويجوز ان يقرأ من
زا	يداء في سجدة	مختلف	فيجلس على قدم اليسرى



سبا	بقيه على نفسه واشتغل	ب	تشهد ولا يقرأ في آخره	خالقه	في الفاتحة سبرا
وكانت	جلسة الاخيرة كالاولى في الحقيقة	ف	تكن يزيد عليها في قول الله	افعال	وتنصرف في الاخرة والاولى
بدايت	من اول التشهد ولا يقرأ في كلام	ف	في جوار	العباد	ثم يسلم بينه وبينه وقد حصل
منها	افعالها ويحذف الامام في آخره	ماهو	قبل التشهد الاول	من	على منفره اخير من السور
وعاين	ان يسمع القراء فيها	واما	الوقوف وكما يسلي	الكمال	بسلام تفتت قبل كل اخير
في	الصلوة بعد التلاوة	م	روعين في السور	فر	انها لا يقرأ عليها في قوله وقال
ارفع	لها واقلمها في الايات	و	قصيرين وطويلة	ولاء	فضل في قوله لا يؤمن بالله
الند	ج في الماتية ينوي بقوله	في	ما هي منه كذا تذكر	بما	تذكر للنساء وتذكر من الاية من
جاءت	الاخبار بتعليمه بالسنن	واب	دال في منع منها	والله	يكون تقيم فاسو بعد من
اخبر	بما وقف الذكر بينه	ماهو	في تقدم على الاثنين	الغيد	انما هي المرأة رجلا ويقف
في قوله	صفوفهم رجال ثم النساء	حب	يجوز ولا تقوم امرأة رجلا	ويج	كالصبي كونه لها المصروف
وقر	المعز والمشا ولا يات في	الشرك	بين المؤمنين والمؤمنات	بقدر	المهارة التا ولا يسكنه في الاية
يمن	لا يقرأ ويكتسب بعار	و	تكون في كونه	واراد	في الاية ثم والله يحب
افق	هم والاولى في الزيادة	المقصود	فيها يقوم ما لا	ومش	تلك سبعا ولو قاعدا وقد
خرج	المصروف بالسنن وعلى	معا	من الاخرة في يوم	او	بما يحسد لها وكبره الله

في	الحصى ونحوه ويكره ان يقرأ	وهو	معتد على شيء بلا عذر	افعال	تكونها كقوله لا يقرأ
شام	رثوبه ان يقوم على رجل من	التنوع	التشريك في ما لو خذ	سائر	مع الركعة وبطلانها
بالسدا	والسنا والاكل والشرب	وير	يعيد عذره وان لا يفكر	في	او في افعال الصلوة ولو
عرض	له لحدثا ينصرف ويغسل	الامام	عنها اذا خلفه بنى	عليها	بطلانها والسنن في افعال
وخا	لحدث من جنس فمعة	بانه	يستأنف الوضوء والصلوة	ويجوز	من حكم بالا عا من حدث
ين	وعلى الساعى صلواته	كل	من بعد الحدث او لا يكون	مخالفا	لها تمام صلواته
جاء	رخصته في الوضوء المتيم	ي	عند وجب نقصا اذا دعا الى	الحسن	بطلانها عند بطلانها
الح	في صاحب هذه المسئلة	مقول	بصدق قوله	باب	اي فائتة فانت تقضي اذا كنت
يا	في ما قبل حاضره لا يخاف	عليه	ما القويين فانت المشرقة	منها	ربيه في القضاء كما جرت
نم	وقع منه الترتيب لم يسبق	كثير	زائد على غير ما يري	يرضاه	باب لا وقا في كبره
له	الصلوة وزى العمل فيها	محقق	فقدنا الاجور عند الطلوع	وضله	وهو المنزوي في صلوة
فرض	عصر يومه ومن المطلق	بالعدو	وهو وقت الظهر في هذه	الوقت	له صلوة جارية ولا يقرأ
واقف	هذه الاوقات وهو فيها	دون	من يدافعها او تنقل يد	يرضاه	الشاح حتى تطلع ويبد
جوشي	القدم وفي هذا الوقت	الحقيقة	ان يركب من القويين	والا	لا يركب من كبره
اكثر	من ركعتي الفجر كما سبق	في	ما مضى باب التبت بالقول	من	من التوفير من ايا



من	قبل الصبح ركعتين كما ينبغي	جواب	التي صلى الله عليه وسلم وهي	سنة ركعة وتأتي قبل الظهر
ان	يصل ركعتين من بعده	ما هو	قبل الصبح ركعتين وفي الحقيقة	تخيرها وبين ركعتين من قبل
تعد	ركعتين بعد صلاة المغرب	واما	قبل المسافر أربع مع الفلكة	أربع ومن أريد نافلة أكلها
قد	خل فيها ركعتين	مقتضى	دينين بسلام وكذا في	هي ركعتان بسلام وبليل
تر	أكثر من ثمانية بسلام كونه	ولسوف	فيه ثمانية بسلام يكون	مكروها وقال صاحبها
من	زاد ركعتين للثمنين	في	شأنها بالركعة والقرعة بها	واجبة في الأولتين
ف	يراجع فيه بينها وبين	خبر	أربع ويسكت وهذا	الفعل أي القرعة وليست بالنفل والوتر
د	خلفه فلم يفسد	واب	أحر القعود في النفل ويقع	صحيح في القعدة ويستحب
ر	أم القعود وفيه يجوز له	أي	جاءه وراوا جواز	له أيضا بل هو من كان منه
وصار	متقاعا جوازه ومن شئ	سفر	يراجع ينقل طوله	سنة مقصود بالوجود
كا	نهي زيادة أو نقص	هو	سجدتان بسلام وبأق	على الأتم تشهد بسلام بسلام
كه	ركعتان ركعتان أو تشهد	في	الوتر وسجدتان في صلاة	منها وكذا الأتم في صلاة
با	نكرك التكبير وسجدتان	زائدا	يا بسلام في صلاة	المقصود له وحده وهو الثم
و	من نسي القعود فذكر	وهو	أي ما قرع داليه	ولا فلا ولا صار له تاركا
ش	لزمه سجدة السهو	الله	نسي الحلية للغير ولم	لا تبيانه بخاتمة أن ذكره

هد	ما صلى قبل التوجه	يدير	فرضه بالجمعة وإذا لم يجد	كلها فمن صلى خاتمة
س	تبع بفصل النفل من قبل	الشيء	بعد صلاة الجمعة أو ركعة	صلوة وتحت الماسة بالواقعة
من	بعد صلاة ركعتين	عما	صلى واستأنف ذوا	ان كان من لم يبلغ مالا
تجبر	عليه فان لم يتجرب	يشرك	فيه وفي صلاة المسئلة	الحالة بالصلوة للبرص
ومن	به من ينفعه من القيام	في	الصلوة صلى الحبيب	يركع ويسجد ويترك لو
ركب	بشقعة مكنته ان تم	الحب	بالحمل السجود اخضر	فوق وشبه ذلك إذا كان غريبا
في	خلقه استلقا على ظهره	وقسرت	قد سببت وكوتام	أقعد على جنبه جاز ومن صار
غير	قادر على فعل من أفعالها	وهو	العاجز عن الأمانة	خلفه لم يفسد
ش	عاقلة وقد على القيام	الركوع	والسجود ولم يزل قيام	نفع من قرأ عليها
جه	يرجع الأسرار ومن صلى	فصل	بين ركوع وسجدة حيث	يوجد له قعدة على ذلك ولو شقها
كبا	في التلويح والفتنة	ويرم	لن من أيامه نشاطه	على الأتم بان ياتي بها ومن
قام	بالأتم فلو كان قد	بأنه	يقضي صلاة من بقي	في الأتم فلو كان قد
ص	في موضع من الصلاة	ك	في سورة الرعد	الصلوات والاشتقاق و
مر	بم يلج والفراغ	س	فلا ألم تنزل وص	وحم والنجم والاشتقاق و
ق	درة أقرابك برك	علي	انما والاستماع ولا يضر	كونه لم يقصد إذا وقف



با	لحين يحد ويحد معه	المف	تدور وتقول بعد وجوب	التي تليق بقرأة المأمور
و	اذا سمعوا النكر يقول	بأنهم سيحدون لها حين	عقب	الصلوة لا فيها ولو
اينا	بها الصلوة لا تجزئ	علي	الارض لا تفسد علينا الفرض	ومن قرأ ولم يجزئ أعاد الصلوة ويحد
هـ	بأنه قبل الصلوة	التي	التي هي في هاتين ورقر	آية قبل الصلوة وسجد
من	قبل ان يكمل الصلوة	في	الصلوة يجزئ ولا يحسب	الاول منها ولو ذكرها في مجلس آخر
كل	ذلك يجزئ وحده	والمسح	ويكبر ويحد إذا سجد	انك لا ترفع يديك تشهد ولا سلام
شي	من التبعات	باب	صلوة المسافر	ولا سفل التي تحذر
سبا	لتغير الحكم ان قصد	اي	توجه بقصد كان	بينك وبينه ثلاثة ايام يسير الابل
وما	التغير في الصلاة	شي	من الصلوة في وقتها	سار وكما حصل طريق ومنها
تحقق	انصلي اليها سهو فان	هو	فبعد كالتشهد المشرع	في الصلوة كان فرضه معيها وحل
فضل	نافذ بالغير	في	الاوليين بطلت صلواته	الز م بالعادة وصلى المان في بواب
زيتا	ركعتين من الصلوة	زادت	على حكم السفر المذكور حتى	جاء مقصد او نوى إقامة خمس ببلد
وقفه	لاصالحا	وأما	في إقامة يتوقع الخروج	ج منها كل وقت يبلغ وحيث ذلك جرحا
جعل	باعتبار النكر	الم	بأرض العدو وقتة	عن القصر يجب على من قصر
الشكر	باعتبار النكر	الم	بأقاربهم لا يتم ومن	كسر صلوة في سفر وهو حرام

علي	ان يقضيها في الحضر	فأتم	بصلتها ركعتين	التي	تقيم والوقت ان تم وزمن	
ذلك	المسافر طرية ليعلمها	استغ	فصلته الحضر	كل	تقيم على خلفتها في شتم و	
العمل	بأحكام السفر لا يتم	انفكا	عن سفره بعد ذلك	ذلك	بالفعل وانما ينو الأمانة وإذا	
ب	بدا سفره الصلوة	عند	ابتداء سفره وأوله	من	مفارقة الوطن وقريه كانت	
ق	في ما ورد واستولى	التي	للسفر وهو لا يطير	ف	بما الطابع بالحق في الحقيقة	
ول	صحتها شرط منها ان يقع	في	مريض وكذا يصح	لو	في مريض ولا يصح في	
قا	قلة ولا بقرية ولا فيها	هو	السلطان او من له في	ق	في الفهر ولا يصح بعد وقصر	
يلوا	لخصتيه والملازمين	لازم	وحثها على طامه	التي	وخطبها فاما استمعا ويلم	
الذين	حضروا ما يلزم	ولا	فلا يقع عند الامام والامام	لا	يدخل فيهم خلفه المأجورين	
يلون	الامام من المقيم	من	مفارق	وطنية السفر ان نوى الإقامة	التي	والمرأة والمريض
كس	هو في مدم وجوبها	كل	حضرها منه كفتة	وال	ظهره سقط عنه ويحذف لفظ	
من	الافلاطين	منها	ويحجز للبدن ان يقوم	مق	فيها ولا على الظهر ذوا	
الك	مال في منزله قبل ان يلى	اما	لم الحجة لجمعه كرهت	صلواته	لانه بما فصل	
فار	في الجماعة هذا في غير	مخص	بغيره من غيرها	لو	صلواتها حضر صلاة بطل	
وال	معدود بكرة	بج	اضربها ولو تأخر	م	عن الجواب اذا جاءوا	



يجوز	الامام في التشهد	ق	امواكل وجمعة وقال	ب	نظر في اركعة من ركعتي
في كل جمعة	ولا فلا يؤمن	الخطيب	ترك الناس الصلوة	ت	وكوا الكلام والعبث
غطة	احوال الدنيا كاعمال السوقة	ق	من ابيع وقير واشتغلوا	با	سباب الجمعة واراد تكبير
فصل	اليها صلى الله عليه وآله	وحد	الخطبة جالس على المنبر	ج	المؤمنون بالثاني زينة يديهم
الى	اخر الخطبة اقاموا الصلوة	وهو	يسرع الى الخراب	والا	فتسبح بصلوة العيد
طايفة	اكلوا قبل الصلوة	فأمة	ويقتل وتطيل ولا يقل	التكبير	في ركعة فلا تأمروا
هم	من استقبل قبل صلوة العيد	ويرم	وقتها بانهم ارتفع الشجر	و	الى الزوال ولذا قال الامام
ا	لنا خلفه فكبر بعد اذا	انها	تكبير الاحرام ثلاثا	حد	عن التكبير في العادة وكثرة
كبر ثلاثا قبل ان يركع	ك	في الركعة الثانية	والسرعة	ليدرك كل تكبير	
كمال ثم يخطب الامام على	م	رتفع خطبتين	باعتكاف العيد ما يفعله		
ر	غبة في التوافل	فانت	وان غم الحلال ثبت بعد خسر	وج	الوقت صليته فان
من صلواتها في الغد	لا	قضا بعد ذلك	ومر	ام	حضور الاضحية افر الغفر الى
ان صليين وتوجه لها	ميكيا	الصلوة	ويشكر على ما	ز	من يمة الانعام ويشتر
جميع ذلك بقصد القربة	ع	الى	الامام ان يركع	كل	ما شرع من تكبير
وسايتها اخيرة فان قام	ما	نع من الصلوة	يوم الاضحية		صلواته والتكبير

يعرف	تكبير الشيرت واوله من	ب	سليم صغرة وحتى	ب	عند عمر بن الخطاب
بالا	خمن ايام الشيرت وبار	ح	التكبير في هذه الايام	ر	ان صلوا الكسوف اذا
تكبر	خول الشيرت بان كسف	حقيقة	لان غير سقا او خارجا	ق	ركعتين كالتكبير في
و	لا يجهر بالقراءة	و	الحق	منها هو	الامام الى
س	من الله بعد الصلوة	السلامة	قولا	واحد	وتصل جماعة ان لا
فيها	الجماعة باب اذا	عرض	ما يقضي الاستسقاء	لا	مام بهم ركعتين
ثم	يخطب ويستقبل القبلة	في	الدعاء وقلب الراد	او	لا يقبل الشار وقطنا
رد	الامام لهذا قال ايضا		في صلواتها اليستة	و	حيث اراد الخروج
كبر	التكبير يصغر واستغفر	واما	احل التمتع	ب	فيها باقيم رمضان
واما	الناس يستقبله	ان	بجمعهم بعد المشاء	ام	فيهم في يومها افضل
تزيد على روعة سلام	يع	الوقت يجلسه بين			لترجيح بين
نا	ان يركعهم جماعة	و	حقائق	هذا مشهورة في السنة	والتيقن
ع	باب صلوة الخوف	ف	اذا اشتد الخوف	السنة	ان
جدال	المدق طايفة	تصل	الخفة	وق	الصلوة على ركعة
في	الركعة الثانية مصت	السواحة	التي كانت معه	الى	العند



الحرب فيصليهم ركعة ونشهدكم	و لم يسلموا و ذهبوا للعدو	كا لا ورجا اليك الاولى
و صلوا ركعة و سلموا و	و بالعدو و جازا	طائفة الاخرى و صلوا ركعة
و ان تكل ما صلوا و	او ان كان الامام	ا ثم يقام حال الصلوة
و لكل طائفة ركعة فيصلي بال	واحدة ركعتين والثا	نية ركعتين في غير المنزلة و ركعة
و القتال فوق الصلوة	عرض قال فيها بطلت و	سا ير الميمنة من الركوع عند
شد الحروب غير يوم في العدو	العام بالركوع والتجود الى ابن	ثابت الجنازة المحضر
هم لحواله ان يوجهه الى القبلة	كالتمتع قربا الى استعالي وير	قد على شقة الامن ان يكون
مستحق في اضطرار عليه ويلحق	الشهادتين ولا يبر	يدخل بالالواح فاذا كانت
نفسه و غصت عيناه	ف اذا اراد و غلط	قد على يديه و نحو و جرد
ه من ثيابه و جعل على عورت	سار و وضاه كالتي	ولا يضمن للشتى و الش
و سبب الخرج ثم يفيض الماطية	با تصب و ينبغي قبل ذلك	ان يفي انما بالسلك او المظ
و يفسل راسه و يديه	بالسخطي ثم يغمسه	علي شقة الايسر فينسل
جميع شقه الايمن حتى يكون	قد و لا الى الجهة	ا الاخرى التي ليست تقصرون
اماده الى الجهة اليمنى	و يفسل بعد ذلك	كل شقة الايسر و اذا
تهيأت هذه الفلحة	اجلته مستند الى	ر ايديهم بطنين

كما في الفخج ما فيه	و لا يغسل اليك لبرو	ز نجس بعد الفصل
من قبل يفسل ما خرج من	التجاسة فقط و يشق شقه	يؤب و نحو و كذا
سا يريد من جعل الميت	في اكله بعد بطها و يفس	براسه و يديه بالمظ
ت اسباب الشبوب و جعل	الكافر على الاعضاء التي	كان يسجد عليها
كرامة لها و ان يكون	الكفر من ثياب ثلاث	ز اروقير و لفاقه و حاز
شوا و الشبوب ايضا	و افي القالب في اثواب	بيد بالجانين الايسر شقه
ر دوا الايمن على فان	ك هو ان ينشر	الكفر عنه عقده
مذا و المرأه ان يجعلها	ا اذا كفت غشاها و قصد	لزيادة السترة و تحت
ق ميص و لفاقه و خاز	غيره الا زار و خرقه بر	م ا فوق ثيابه فان حمل منه
او اقصر على ثلاثة اثواب	منها جاز و يكون الثا فوق	يوشح المفاقة و جعل ثمرها
موا ياصد لا خلفها و	من الشبوب ان لا يشرج	شعرها و لا الحية احد من
المو لا يوضع شئ من	السايب و لا من الاطفاو	ا الاكلان تجوز قبل البيع و
لو كانت تحب الميت الى	الحلال كان افضل لان الحلال	و لا يشترط البخش عنه
ف اذا اكل من كذا ما صلي	عليه كاشفا بعد و افي	لي الناس الصلوة يفتون ان
يقدم السلطان على فيه	وان لم يحضر فام الجواز	حضر فان لم يكن فالولي هذا



كل عند يومه ذكر	وَيَسْمُ	بالصلوة لأفضل من	الحاضر عندهم
أما إذا تقدم إلى الصلوة	بأ	لجماعة غير السلطان والولي	من الحاضر ما دام والصلوة
وإن صلى الولي لم يجز لأحد	تصلي	يصل بعد وإن فرغ ولم	يصل على قبره
والصلوة صفها أنه يك	تبر	تكبيرة أولي بعدها	بكر الله تعالى وكبره وكبره
متلبسا بالصلوة والتدبير	علي	النبى محمد يقول فيها	اللهم صل على محمد وآل محمد
فقال من قبل الناس	يقال	الذي التبت بالمنقرة والرضا	والقراء في هذه التكبيرة
و يكبر برة ويسلم ويسلم	علي	ميت في مسجد جماعة	ويستحب بعد الصلوة عليه
أ ن يحمل على قبره وذهبوا	سريع	به وشبههم به	دون الخشب فأنزلوا
بال ميت قبره كره	أ	الجلوس قبل أن يوضع عند	القبر فإذا وضع
حفر القبر ويعقوله للمف	تحق	الأرض بقدمي يوار	ي الميت ويقطع من النار
ر أجمعه ويصل من جهة القبلة	حق	أن يقول عند وضعه في القبر	من الأذكار ما وردت
بسم الله وعلى ملكه رسول	أ	الله صلى الله عليه وسلم ثم	يسوجه في القبر بالشرائط
والقبلة أشرفها وأجلها	يسوي	للذين عليه ولا يفر	له فرائض من الدنيا وبعد
طبي اللبن لور من الأجر المحرق	ق	أوبال أخشاب أو	لغصب فلابا ويصل
عليه التراب شيئا ويستتم	القبر	ولا يسطح	و طلب لولود

أنت يسوي ويصل عليه	وا	أخف	للقوم ولولود ولدو	ما علمنا استهلاله
فأصح الأقوال أن يجزئ أن تلفد	في خرقه	وتدفنه	هو	بغير صلوة باب يذكر
فبكم الشهيد الشهيد	ق	الله المشرى	ا	ووجه المعركة ووجهها
ميت في القاسم أو قل	ولا	ديته له أو قل بقاء	لا	يقبل شهيد بغيرها
من ثوابه عليه صلى الله عليه	عرض	له جنازة قبل النقل	ألا	صلح أن يصل على يد الغسل
ها ذاف من محقق جنازة	ولا	يا	في ذلك تجرد الشك	و لا يقول في شهيد
سليما من الشك في شهادته	القول	يجوز نزع فروجه ووز	ع	عاشد وكذا الخلق
من نزعها باب فيه القول	التأجيل	الإحكام	التعبد	في الكسبية يجوز الغفر
فيها وكذا النقل ولا يصلي	ال	جماعة فيها	فليس	لأحد أن يقدم اللام في
سا أركبها في هذه مباح	خ	وإذا صلى في الحرم فليس	يوجب	أن يقفوا في جهة
ر عاتية للتحلف عنه بل يلقوا	د	أركبته ويصلوا	قلى	وقبوله الإمام ومن
إليها حتى صار قريبا للإمام	بها	يقول	بعضه صلواته ويصلي	الله تعالى على الكعبة
أع من وجب الركعة إلى	ذا	نها وهي على باب الأول	ش	إذا أجمع نصا
يسوي عليه في ملكه	حو	ل	إذا كان الملك في ذلك	ما مانا ما وإن كان الملك
أبدا لا يسلّم فلا يجزئ	قلى	من علم باله الدين	لى	إذا استوفاه فإن زاد



عزم	التي وجبت الزكوة فيما زاد عن قدر الدين	و	ذلك اذا كان الزايد قابلا
بخل	وما اذا كان الزايد مستترا		ولا زكوة فيما يملك من عبيد خدمه واهبة
جيش	ودون كثر وانما ينزل		يتركبه ان تعد هذا ولا بد من نية خلد تصرف
مقارنة	لاخره وافرأه	و	عما هو الدين مطلق ومن يصدق بجمع ماله
لا	ينوي بذلك اخراج	الشيء	الوجب عليه سقط الفرض باب من ملك
زمن	الزكوة اي في محلها	وهو	بالصدق المتقدم تصدق بشاة قصدا الزكوة بنية
وغيره	خالصه يشاء ما يبلغ	الله	يملكه من الابل عشرة
مقدار	شاة قلنا	يترب	عليه ثلاث شياه وربع شياه في عشر منها و
يمنع	منها الزكوة عن ما	كا	ز من نصابين ماذكر للمحوق بها هو قبلة
و	في عشر عشر يلزمه	سنت	فماز وبنت بوزن ما كا ز ستا وثلاثين والآخر غير
صححة	ولا في سيلمه	عن	عيب ثلها ويجب في ست واربعين حقه
د	والستين واحدة من	جيش	الابل فيمنع من الزكوة غير ما تقدم فاذا اكل الحكيمن
منع	جذعه ووجب عليه	التي	تبلغ ستا و سبعين بنتا لبون واذا بلغ صد
هم	احد وتسعين من غير فقير	شيء	لزمه حقان وفائة و عشر من مثل ذلك ثم يداين
صد	الحساب كالزكوة في كل	فصل	على الحكم المتقدم في بعض الكلام ثم كل غنم زادت

مه	شاة ويلزمه من الشياه	العشر	شاة من ومكنا مع الحقايق المذكورة فان
تحققوا	ماية وخسين ميرا	قر	رنا فيها ثلثا مائة وكون الحقايق ثم يوجب
بها	عازاد في كل شاة	سبعين	ما تقدم ويدوم الحان سبعين انها بلغت ثلثا مائة
ان	يدفع عنها اربعة من	الحق	الذي يسمى بالحقايق من الابل ويعتد ابد
نشر	ابط ما تقدم شرحه و	الجزع	والعرب سوا في المو استباب من
كل	عند نصاب البقر	كا	ثلاثون ولا شيء في اقل من ذلك اخراج عنه شاة
هم	لا فلا زكوة في الثور	ط	حولا من الثور والبضاة كا ين فيه تبع وارجبا
عن	الاربعة من البقر	ق	طليسم من سنها و بالاربعة من سنها
قيم	النصب عند الامام و	بالنسب	الى ما قاله لاشي في حق يملك ستين فاذا ملكها
جعل	بعضين فيها واذا وصلت	الى	قد عدد التسعين ا خفا بيبعا ومسته
كل	ثمانين اخذ منها ستان	الآن	علم ان من اول النصاب و حكم جرا بتغيير الحكم
مع	كل شاة من تبع الى	مستنة	ولاشك ان الزكوة من ثلثا مائة باب صدقات الغنم
هي	شاة في الاربعين منها	ا	كانت سائمة وحوت و في مائة وعشرين شاة
التي	يملك ما في شاة فانه	ن	عليه ثلاث شياه وارجبا الملك اربعة اربعا
نكف	باجل واحد وخمسة عشر	وهو	كالنصاب باب صدق



وا	لذكور اذا كانت سياهه انتهى	لخذ	الى الحول ويفعل الا	بر	له ان شاء اعطى فيها من
الواحد	ينارا وان شاقوه	اتلم	اجمع ما يملكه منها	و	تصدق من كل اربعة
سا	برها اذا تخلف ذكر اقل	والمشهور	عنهما ان الخيل	سرا	ذكرها وانما ما عرفت
فما	البغال والحمير فليس	حد	زكوة فيها الا اذا كانت	للملوك	منها معدا
يتجر	فيه وليس عليه في	انما	في الشئ والفضلان	من	صدقة عند الامام ومعد
و	الذي وجبنا فيه الزكوة	هناك	ضم اليه كوايل ومن لم يذ	كرو	شئ ولم يوجد عند الاحت
كو	زاد وزاد اذ دفع مع شئ	تركيب	قيمتها بلفظ قيمة الفقير	و	دفعها وان كان الاذن
لم	يوجد عند في المانع	عن	الواجب اعطى ما عليه واخذ من	الاخذ	الراي لا ناخذ بوج
ها	بل ناخذ منه المتوسط	للفن	ولا زكوة على ما	لك	العوامل من الحيوان و
الله	تعالى يستفاد من التخلي	لحول	من جنسه والذي	ير	د من الصدق هو المخرج السائر
في	التي تكتفي بالزكوة	بعنده	عن العلف من قبل الكفا فان	ثبت	انه علف من الحول الذ
العليا	و هي فوق نصف الحول للخرج	والفصل	المهلك الدواب يستأهلها	بالكلية	يبدان لم فيها ما اوج
الله	من الزكوة يسقطها عند	القرن	من رأس الحول قبل وجو	و	رأس الحول جازي زكوة
عزف	المال النقدا والفضة اذا	كا	ن يملك منها ما ياتيهم	لا	تقص شيئا وكل حرها
ح	طعنهما من المضر وكما	حيوان	المتخذ للتجارة في ان يقوم	يل	زبه في المقشور ان يبيع

كبارك

يكم	ارزك عنه اذا خرجت	التا	ضنه نصيبا وقتئذ لا	السمير	ان نصيبا الذي عثر من ثقالا
فا	ذا تم نصابه والحد	عنه	نصيبا نصف ثقالا	و	بعد ذلك في كل اربعة ثاقيل
استخلصت	من الشئ في المال الذي	قد	علم ان النقدا المضروب	الحلي	والاواني سواء الا ان ي
منهم	زكوة على عرض التجارة اذا	بالنسبة	الى التقييم تبلغ قيمتها	ب	اخذت زكوة بها ونفعل فيها
بلغ	ذلك لانفع من زكوة	النظر	الى الفقراء ما يقوم به والبا	ع	على ذلك مواساتهم ومن
راد	ان يقيم قيمة ما ملك من	الاء	منعة الى ما هو موجود	حق	في ملكه من الذهب والفضة
وكانت	بالنعم تبلغ قيمتها	فلا	ذلك عند الامام في	والنور	بالمشهور من النبي زكوة الزرع
هي	فيما انجز من الزكوة	والرسم	فيه باخذ العشر وهو	حق	الفقر وسوا سقى عام من
المراد	ما سقى بغير ولا	الشم	لا يجزى في المبلغ ونسقا	ال	سوس شوقا عند الامام
واو	جبا يتقوى من مدة	وهو	له ثمة تبقى من سنة كالمدة	في كتاب	القناني باب ذكر من
رسمهم	الله ما هذا المال الذي	تركب	من الزكوة فيصير	حقا	لهم كما يجب فعليههم وقد
صع	الله سبحانه وتعالى	بكرم	فاغنى عن	دليل	آخر بقوله انما الصدقات
المسؤول	فلا يلزم وفي الزكاة	والام	جنس	من ذكره ليس من شرط	الحق
فواد	م لا يخلو في الاسلام	لأن	ذلك	الشي	بطل بقوله الاسلام وقنا
الي	العامل بقدر علفها	والقرب	كالاب وللمدون ملا	والسود	ود ولد الولد الفقراء







مراد هو يقع العلم بلخبارهم	كقولنا	في غير من الشهادا والذ	ي	ينوي التماسك عن المفطر
أصبح	وابتدأ الصوم من فجر	في غير	بالصاوقا إذا	ففي
أمر	الشاح بالاسماء	الانسا	وضروا ويشرب	اصل
كله ومن وقع له	انه	اكل شيئا او شرب	ما	او غير او جامع
اشتهوة التي هي	التي هي	ماش	او قاعد	نظم الى الصغيرة
واجم او اقم	علي	قبلة او تحل	لا يخرج	بذلك من صومه
بقبلة او بلس امرأة	قضي	واذا تقيا	العبد	ملوقه هذا المفطر
الجب	الجب	من وضع غير	النا	فلا يفطر ولو اكل
نشدة	تعد ذلك	وهو كالزو	مته	في كفارة الظهار
نفا	عنه الكفارة	وليس	عليه	بافساد غير
دهن	بالخرافينه	او قطر	فيها	شامن
نادا	وصلت	الطوبى	للعجوة	فانه
صريح	قول الامام	وذوق	الا	طعمة
الحكم	في ذلك	الكرامة	والا	ظن
كتاب	الله	ويقضي	من	فاسفار

قا	لا فضل	في حقه	الصوم	بادي
لم	من	عنده	فقال	عنه
مع	التابع	ما	كان	فاته
الفطر	نظارة	من	مخافة	له
في	فطر	الحرم	وما	الذي
من	رجع	من	سفر	فطر
ها	ذ	بعد	الزوال	وقد
دهمه	الجفر	وهو	في	البحر
ان	يلبث	الرجل	في	البحر
الا	يخرج	لغير	ضرورة	وا
رض	امراه	ابى	معها	ولا
الله	تعالى	يا	ما	فانا
يوشا	الاسلام	علي	النبي	صلى
من	ذكرت	وصاف	من	المرء
يشام	بمجرد	الآلة	بقل	نقول



من	الزاد والراحة وما	يقال	انه لا بد منه من الالهة وذلك بحسب العادة والحج
عبادة	ان علم من الطير توعد من	بقاء	من يخاف على نفسه او ماله من هوج البنية على نفسه
والشئ ليس مطلوباً منه	يمنع المرأة زوجها ان كان	يشاء	رهما في السفر ولا يخرج
بحسب ما مع النساء	لها	منعها	فقد امسنة ومن اراد الحج والعمرة
تهدى الاحرام من الحليقة	انه	سقات وكذا ذبح	الافتاء ان يجاوز الاقامه فمحرّم
جحفه ويلامع ما تقدم	صاف	عليها موافق	المدينة والعراق والشام و
عند الاحرام يتوضا به	او	يفتسل ويصل	شتمه ر كفتين بعد ان يلبس
سا تراعورة وافضل	ك	ثوبان جديدان ولا يستر	بالخيط ويقول عقبه ذلك
كله اللهم اني اعو	ذلك	من شر الشيطان وساير	اعوانه اللهم نوب الحج
ر غبة فيما عندك فيسر لي	وهو	ليكن اللهم لي	ويجوز قبل التيقا ويجتنب
المسلمين من الرقة والفسوق	اما	الصيقل	والالة وكذا ان شار اليه
وتنهى كل ذلك كقتله	من	حل	عليه قلة فدية من عطا الله تعالى ولا يلبس
في الحرم مخيط ولا خفيص	ولا عامته ولا قيصا	علي	بنده ولا قبا وقد
خرق الخفين من اعلا الى اسفل	كعبه ولا يستر فيه	الراس والوجه ولا يباشر	
اهله وحرمة الذين يملكون	قولنا	لا ياخذ شعرا ولا يظفر	صغيرا كان او كبيرا ولا يلبس

الصبيح

المصبوع بورس او بر	عفران او عصفر	والسفسوف الذي لا يفتح حازو	
نصر	ح يجوز الغسل ويجوز	يد	خل تحت ظل الحمل عند الحاجة وان يشد
في	وسطه ميانا وان	كا	نخطا ويلبى كلاما فاهبط واديا وفي
كل	حال من الاحوال اذا	كبروه	هل ثم يذبح الجذو يبدأ بالحج فيستقبل
حين	وصوله اليه ويرفع	ب	التكبير ويستمحترزا عن ايذاء الناس ان امكن
وا	لا اشار اليه من بعيد	وا	خذ في الطواف ويكون الحج عز يسار الطواف وكما
ما	والى الحجر قبل اواز	ما	اليه ويطوف بالبيت ك ذلك سبعة اشواط يزل
ب	الثلاثة اشواط الاولى	شرطية	هذا الطواف للركبت با لتيهته وفيه بطون القدر
حين	فراغه من الطواف يقو	م	خلف مقام ابراهيم ير كع كثر ثم ياتي الصفا فيستقبل
البيت	باليك التل	متصلة	بالصلوة على عليا السلام اذا نزل عن الصفا بعد فعلها
اعد	ناه وببذلقة باجه	ك	طابا المروة و لم يكن الاسرع هنا مطلوب الا في
ا	وقد خوله بين القفا	بين الاخيرين	هذا اني فعند ذلك يصعد عليها ويفعل كما
على	الصفا وحصل له شوط	و	يفعل مثل ذلك حتى يكمل ا شواطئ ثم يطوف به كما اراد
ما	دام فيها ويجب ان يخطب	تنا	الامام قبل التروية بقليل
اس	عوا بعد يوم التروية	ان	ياقوانا فيقيموا بها وذلك مقام حرم صلوا صبح عرفته



وا	نظفوا العرفا فاقبلوا حتى اذا	كان الشمس قد زالت على الظهر والعصر	كف	عن النبي صلى الله عليه وسلم
في	عرفا ما دامت الشمس طالعة	يعلمهم في كتب الناسك	ر	الحجاء وغيره على الناس
انفسهم	في عالم لم يزلوا يصلوا كل	فريضة ووقتها عند الامام	والموقف كل يقع عرفا الا	
فاد	يظنها فليس كذلك وفي	استحب النفس بعد الشمس	افضل الامام والاسواق	
ميتي	المزينة فاذا اتوا اقاموا	مو	ايها تلك القليلة والامام	فاحمل بهم لتغير المشاء
في	وقد المشاء وذلك هو	جود	اذن واحد لها	والجماعة
لم	يخرج وكذا لو كانت جماعة	واما	هم ليس معهم	صلوة الفجر ثابتة
ل	بذلك عندك وزر	شرط	كون الوقوف الموضع الذي	المرسل
ه	لقد ادى محشوفاتها	منفعة	خرج محل الجواز فاذا انصرف	وا
العقيد	يسبح حيايت	كحصى	الحذف حال كونها مكبرا	لا
حمد	الله تعالى ثم يذبح مديده	قولنا	منا بالنبح والخلوص	بختيار
ربنا	المذكور ثم يافطوف	العدد	المذكور في طواف القدوم	في حق
الطواف	الاول فلا رمل	اما	من لم يسبح فليبه الرمل	و
سموه	طوا الزبارة وبعد طلة الزوج	وغير	وهذا الطواف	هل
ات	بانهم به فرض فنفس	او	ادخل به يومه فيه	التم ثم يعود الى متى

و	يقيم بها فاذا زالت الشمس في	اليوم الثاني من آخر	كل الرمي يبدأ بالتي عند
رب	التسجد ثم التي يليها كما و	رد	حتى بكل الجمار الثالث
لا	يامه الباقية كذلك	ولن	الذي في اليوم الرابع
رضو	بجعل التفرع	الاول	وتأخيره في يومين
ر	حبة المحصب طاف	من	ليس من اهل مكة سبعا
ب	عرفا اوله من زوال	الشمس	واخره فجر آخر من لم
ال	الحمد كور بل ادرك منه	حيثما يسير	ولم كانت
عالم	باز هذه الارض فوات	من جهل	واغاء او نوم
ينا	في خبانة كنج الحنف	ل	باز المرأة كالرجل فيما ركن
و	تكشف وجهها الا حرم	ولا	تسبي من الملبس
رجعت	الى التفسير لان رفع صوتها	يقال	في الحج باب القدر
ات	تمتع والافراد والفرج	الحكمة	النية في الاحرام والحج
بد	ابالطواف المذكور كما	ضوفا	على الترتيب في محاله
ر	جع فطاوسعي ايضا	والثاني	هو طواف القدوم
لا	الكانه ونج دما وقد جيلوه	محمولا	على شاء او سجع بذنبا



في يوم الترويض يوم قبل التزويج ثم يصوم سبعة أيام اما هو في مكة بعد فراغه من	افضل
غايته اعمال الحج واذا انى وطنه الاول واذا هب القادر الى الموقف لم يبالا الفاعل الى	
الكمال بالترتيب الذي ذكره اولاً من الطواف والسعي الى الكعبة تصد الكتاب المذكور في موضع الحج	
من غير عمر فيلزمه دم من ا لدماء المحزنة في الحج عليه قضا العشرة باب	
نقص فيه كيفية التمتع واكشطر فيه ان يحرم بعمره عملاً ما جاء به الخبر ويدخل مكة ويحرم	
ولا يحل من الفضية الا بعد اكمال سعيه وبإلحاق الوتيرة فاذا آت	
اضحلاً الايام التي قبل الترويض يسمى التمتع ويحرم بالحج من المسجد فاعل ما يفعل الغرض	
ومن فل هذا كان اما مقدماً وما او كان بصوم ثلثة بالحج وسبعة اذ لمع الى	
اين استوطن هناك من التمتع والثاني ان يسوق معه الهدى الذي قلده بعد الاحرام	
لكن لا يشعرها وكان تالياً هذا بالطواف والسعي قد صار بهذا الفعل فيتحلل	
ليبتدئ بالاحرام بالحج والخلق يوم النحر عليه و ليس لاهل مكة تمتع ولا قران ولا	
رجع الممتنع من بعد قضيت العمره ولم يكن في ما سلق الهدى بل تمتع بذلك	
هذه اشهر الحج هي شوال وذو القعدة وعشر ثانياً من شهر ذي الحجة و	
الحضاء المعروفة بالاحرام هما قد هما فاحرم قبل هذا الاشهر انعقد حجه	
و من احرم قبل هذه الاشهر موجب باحرامه عمره ثم لم تنظر عليه اشهر الحج حتى اشواط لم يكن	

زادت على اربعين من الاشهر والظنة عليه ثم بعد دخولها انها و احرم بالحج كان تمتعاً ولو	
شاهد لم حينئذ احرم كان عليها ان يغسل وتغسل اي ما يفعله الحاج في الطواف	
مس المسح وانقوتها و قد ع ذلك من بعد الوقوف لزيارة فلاح عليها	
الافاق في كبر باب يشرح لنا جنابات الشخص المحرم من طيبه واورك الى	
في الايام او في يوم وقد تجاوز المزدلفة وافاض والا ما لم يقض من عمره فاقول او	
ش ع في باشر بشهر او بعد او قبل او وقع انه حلقاً سه او حلقه او وقع انه	
اقد ام على لبس الشيء المخطو كما نعطى له يوماً وترك ر يحرمه العقبة يوم النحر كما	
وصفاً وانحلق راسه حتى تنو لنا ايام النحر عليه به دم وعلى القارن ان لا ينحر	
المسحاق اوقبله وكان له حجه او عمره وكان اللبس والا شيا الصادرة فله فخر في	
وقت الحج تحيزه فاما ان يقرب شاه واما ان يصدق على نسوة ثلثات يصوم ثلث ايام ومن وطئ قبل	
و قرفضته تلك تكون مائة صحيحة حجه فيكمل ما افسد وطية القضا او	
راقه ثمة وكذلك حكم من افسد عمره قبل ان يكمل اربعاً شواطئ لوطها	
وظهر بما ذكرناه لافسابد كما في قوله دوزار يقبل عيشة فقط والياء تيان بوطي هو كان اعدا	
سراً الوجه له وطاق للزيارة محدثا او طاف شواف السلام جنابات شواف الاضيق	
من ترك هذا العدد نهيجد الطواف من ترك شواف واحد ثلاثة اشواط عليه	



الفدية ان ترك بقر شواط فلينس	يجل من لعله حتى يطوفها	واذا	ترك طواف القصد في المشاة
بتركه وكذا من ترك السبي	بين الصفا والمروة وعلى من	وجد	من ترك احدا الجار مقنونا
راق دم ففقد مايدا	كا	زا وناسيا او دل عليه	من قلة طبله واجب
عليه وهو قومه مثله	بالسب	اي في ذلك المكان	ان نجعل الحرف فيه
الوضع القريب اليه	وكل	من وجب الحج والعمرة الجراء	عليه تجز في ارجاء المشاة
هتاي طما ما واعطى كل واحد	من صارا المسكنين	بدا	نصف صاع او صاع يومين
كل نصف صاع والحرم	عليها	التي فيها الحرم من الصيد	لا يملك
الحرم ياكل قنات الجلال اما	ما دل عليه محرر فلا ياكل	صديق	الحرم الذي هو من الحرم
سليما اذا شاركه في الصيد	بكل واحد منهما ما على اقراره	والا	شئين الملاكين اجزا
منع من قطع عشبة الحرم	كما	منع من قطع شجر الذي	قرار
يسبغ الحرم شيئا من الاشياء	ذكرنا	ها وبسببه تلك ضير	صحيح بالاحكام من حج
فلحقه عند مانع من الحج كالمند	وا	لمرض الذي لا يمضي معه جازله	ان
وهو في الحرم والمقصود	ما	لزمه متى شأ ويحل الذي	يقول
فاقبل على اعاليه وطم انه لو فتر	كلية	جهاد ركن الحج	و
فالتج دون المدي فانه	كن	من التحلل والمحصن بالحج	نا

مال صر وهو كخزان القود	سوره	عليه الاضار ومنعه	مو	قفر فقه فهو محرر من فاته
مرفه ولم يدركه حتى	كل طلوع فجر يوم الخميس	من	الحج في عامه عليه ان يطوف	
هذه السيرة ويحل	قولنا	بان الحج صار عليه من قابل	حقا	معلوم باب الهدي من
سبي هديا فيجعله من جنس ما	كل	وهو الا بل والبقر والغنم	ولا	يجزئ من غير الذكورات ولا
د ناة ولا تجزئ فيه عن	ان	مقطوعة انذا واكثر ما	ينبغي	ان تكون سائمة من مور
وزمانه ويجزئ قطع عضوين	كا	انخله غير الحمار بعد	ان	طاف بالحج في الزيادة كذا
عنه لاشاة فيما عدا ما	تب	من وتجزئ البنية سبعة	يقول	به الامحار وكذا البقرة ولا
يد خلوا سمه غير تقرب بالذبح	ولا	يجوز ان ياكل من غير	ا	المنطوع وللتعفة والقران
والهدي لا يذبح منه	شي	في يوم النحر وليس	لنا	ذبحه في غير الحرم فطيه
ما كين الحرم وفيرم	من	الا ولي ذبوا في ذبحها	المومن	الهدي بنفسه وذلك
لوكا ان يحسن ذلك والافضل	الا	بل النحر وفي البقر والغنم	ان	تذبح ولا يجزئ غيرها ان
لنبي من الفقر او تصدق	ان	يجلاها وخطامها ولو	شا	الحج ارجعه منها لم يطر
عبد المهدي وكذا هو ليس	ب	البنية الا ان احوجه	الله	الى ذلك لا ياخذ منها فان
قصدا ما بارك افقضه صاحبها	كا	تطوعا الوجه الله	تعالى	فما في التفرق واستغ
الحج ورضي الشئ تجزئ	ن	واجبة اقام غير	المغنية مقامها بالاول والاخر	الم



بره	في العيبة كتاب	البيع	ينفذ في مجلس	واجب بايجاب قبول البينة
التق	لما مضى ولا خيار لو اذعن	و	عدم رؤية والاشياء المبيعة	تكون اشارة اليها وان لم يكن
احقوب	الاشارة على تعريف قلدها	اما	الايمان المطلقة فلا	تبد من معرفة قدرها وبيع
على	حالي وموجب وينقضي	جزئه	معلومة واما انتم فقد	يطلق ويحل على
كل	ان يفتي في الناحية من النقص	مستورة	كانت الناحية اوباد	يد وان لم يكن التقود
قر	اركة اختلافا فيها	فقد	كقولنا عند الجهل به والمعلم	يشق البيع شرط وبيع كل واحد
من	الجوب والطعام مكايلة	بعض	بعض ان لم يكن ربه	والشيء آكله وتجوز المجازفة
عن	الرؤية وان ياخذ	الاشياء	بانا وثوب لا يعرف	قد ره ومن باع حبرة على
يد	ورطيل الجبل صاع بدهم	كا	ان صحما في قبضه واذا	بيع قطع غنم
قايلا	في بيعها كل ثاة بدهم	تبطل	عقد البيع في	سائر ما وكذا من باع ثوبا
لم	بسم عدد الدنانير وتنفذ	بعض	حبرة اتبعها على ات	عد وبعها كل صاع بدهم كما
لك	الخيار وان خرج زيد اخذ	الاشياء	التي باع القدر الرايد	والقبيل بالنقص في ثوب او ربيما
ها	عشر ابع بدهم دام	ليس	بطلا للعقد بل الخيار	يكون لمن اشترى بخير بين اخذها
الثلث	الذي تاه وبين كفا	بخرجهما	اكثر يكون	على ذمة المشتري ولا على البائع
عن	ذلك ومن باع دارا	كا	زناؤها واخلا في البيع	و ا ولم يسمه كذا القول في البيع ولا

يد	خل الزرع في بيع الارض	تبعا	غير تسميته في البيع والثمره	الموجودة على الشجر المشتري
هذا	اذا لم يشترطها البائع	والثمن	الذكر فيقال للبائع اذا انت	سلمت البيع معه ومن باعها في
يوم	بدهم صاعا بالبيع	فقد	كانت الثمن للمشتري باقطع	حالا ولا يقع في العقد بطلان
الوعده	باقاها فليس بيع	وقولنا	بصحة بيع الثمره صورته	دعه فيما اذا لم يشترط البائع
يد	عها نفسه ويجوز ان يشترط	الاشياء	الخطة في تسليمها	والسبا قلا في قشرها ويؤخذ بالبر
ولم	مداها وللبيع في الدار	فا	قد الثمن والدلال واليكال	شفا هم على البائع ويره وزن الثمن
بها	المشتري والشرع نا	طوق	بلمر المشتري بتسليم الثمن	و نأمر البائع بقبول التسليم
الشديد	منها على عدم الدفع انتم	والنقص	البيع سلعته بسلعته	او ثمنه ثمن آخر في مثل
ذلك	بالدفع معا باب ذكر مسائل	الزعم	في خيار الشرط ويجوز	دونها ما ولا ما ولا ما
ما كنت	شرط الخيار الى مدة	ان كانت	المدة معلومة بنفي الخيار	الا ان خرج الملك عن البيع
منه	شرطه الخيار نفسه فا	انفق	هناك	السلعة في يده من اشتراها فلا
يحدد	عن الزامه بالقيمة	لشئ	يوم تلفها منه ومنى	عاد الخيار الى المشتري
فهلك	في يد والكال انه قد	صا	ايها عيب ضمه	والضمان بالثمن ومن شرطه ان
وقد	منه اجازة في غيبة	ا	لا غر او حضور صححت	لا ان فسخ ومن شرط ان السلة
ها	غرض يقصد غالب	كالعلم	والكتابة في	شئ فلم يوجد كذا في غير المشتري
الخيار	يطل بمجرده	هناك	من هو له ولا ينقل لا	قا ربه باب خيار الرؤية قد



جَعَلَ	لَوْ أَنَّهُ اشْتَرَى شَيْئًا فِي وَقْتِهِ بِرَفِيهِ الْعَدَدِ وَفِي ذَلِكَ خَيْرُهُ إِذَا جَعَلَ
الَّذِي بَاعَ وَلَمْ يَرِ الشَّيْءَ	أَنْ يَتَّبِعَهُ وَتَكُنْ فِي الرِّوَايَةِ الْإِثْمَ حَاطَةً بِوَجْهِ الْمُتَرَكِّبِ
جَوَابِيَّةٌ وَوَجْهُ الثُّبُوتِ فِيهَا	يَهَا يَكُونُ رَوِيَّةُ الدَّابَّةِ رِثَالُ الْبَصِيرَةِ وَجْهًا لَهَا وَكَتَلًا
عَرَصَةٌ دَاخِلَةٌ فِي سَبْعِ الدَّارِ	وَأَنْ يَرِي سَوْتَهَا وَخَكَّةُ جَوَابِيَّةِ الْأَعْمَى
وَشَرَاهُ أَنْ خِيَارَهُ	مَوْجُودٌ إِنْ كَانَ يَدْرِكُ بَحْثَهُ وَقَدْ وَجَدْتَنِيهِ وَأَذْوَافُ الْفَقَارِ
انْقَطَعَ خِيَارُهُ بِمَجْدِ الْوَصْفِ	وَأَمَّا مِنْ بَاعَ دَارَ غَيْرِ بَغِيرِ إِرَادَتِهِ وَطَعْنُ الْمَالِكِ
فِيهَا بَيْنَ الْأَجَارَةِ وَالْفَسْخِ	أَعْقَابُهُ مَوْتٌ مِنْ خِيَارِ الرُّوَايَةِ خِيَارُهُ وَشَرَاهُ أَرَادَ
الْمَالِكُ جَدُّ تَغْيِيرِ الْقَوْلِ فِيهِ كَقَوْلِنَا	فِيمَنْ اشْتَرَى مَالَهُ وَآلَهُ أَعْلَمَ بِاخْتِيَارِ الْمَالِكِ الشَّيْءِ
الَّتِي لَعِبَ عَلَى التَّمَنُّيِّ بِالنَّقْصِ عَيْبٍ	وَإِنْ كَانَ لَا يَنْقُصُ شَيْئًا مِنَ الْعَيْبِ مَنْ رَأَى بِالْبَيْعِ عَيْبًا وَلَوْ كَانَ
فَادَّ رَأَى خَيْرَ فِيهِ الْإِنْفَاقَ	بَيْنَ الْإِخْتِيَارِ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَبَيْنَ الرَّدِّ وَلَوْ
نَهَا وَنَافَا رَدًّا يَأْمُرُ بِإِبْدَائِهِ	نَاطِلُ عَلَيْهِ يَغْيِرُ صَدَقَ بَطْلَانُهُ وَمِنْ الْعَيْبِ
بَاقِ الْعَبْدِ وَالزَّانِ مِنَ الْجَارَةِ	إِطْلَاقُ قَوْلِ الرِّقِّ فِي الْفَرَاشِ وَالرَّقَّةُ إِذَا تَكَرَّرَتْ مِنْ
صَغِيرَةٍ أَمْ لِحْدِ الْبَلُغِ وَتَا	لَا يَكُونُ كَوْنُهُ عَادَةً لَهُ وَلَوْ صَرَّ أَحَدٌ عِنْدَ الْمُشْتَرِي
وَاطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ	فَالْحُكْمُ رَجُوعُهُ بِالنَّقْصِ وَالرَّدِّ إِلَى الْخِيَارِ الْبَالِغِ وَشَلْدَنِ
شَقَرًا كَانَ قَطْعُ الثُّبُوتِ	مَارَسَهُ بِالْفَضْلِ أَوَّلَتْ السُّوْقُ بَيْنَ مَنْ وَازِطًا لَتَّ

الْمَدَّةُ	وَكَذَا لَوَمَاتُ الْعَبْدَانِ نَقُولُ بِأَخْذِ النَّقْصِ مِنْهُ بَشَرًا طِائِلًا عَلَيْهِ عَلَى عَيْبِ قِيمِهِ
عَقْدُ الْعَبْدِ تَمَّ اطْلَاعُ كَانِ	أَلْحُكْمُ كَذَلِكَ وَمِنْ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ عَبْدًا تَمَّ بَاعُهُ
فَعَلِمَ بِهِ الثَّانِي عَيْبًا وَرَدَّ	فَإِنْ قَبِلَهُ الْأَوَّلُ بَشَرًا مِنْ الْقَاضِي رَدَّ عَلَى مَنْ
ابْتِاعَهُ مِنْهُ بِذَلِكَ الْعَيْبِ	قَبْلَهُ مِنْهُ بِغَيْرِ قَضَاءٍ الْقَاضِي بِرَدِّهِ وَبَرِّئَ مِنَ الْقِيَمَةِ بِالْقَدْرِ
شَرَّ طَائِلَةِ مِنَ الْعَيْبِ	وَالْمَقْصَدُ عَنْهُ أَيْ عَنْ الْعَقْدِ يَوْجِبُ أَنْ يَبْلُغَ الْبَيْعُ الْفَاسِدَ
يُسَدُّ بِلَيْعِهِ	أَمَّا مَتْنُهُ أَوْ مِمَّا نَزَلَتْ بِهِ مِنْ خَيْرِ وَخَيْرِ أَوْ غَيْرِ مَمْلُوكٍ
إِنْ تَمَّ الْمَذْكُورَاتُ وَقَدْ حَقَّقَهُ	عَقْدُ بَيْعٍ عَلَى ذَاتِهِ فَسَدَ بِلَيْعِهِ وَالْقَوْلُ فِي
الْحُكْمِ وَالنَّاسِ إِذَا بَاعَ هُوَ كَقَوْلِنَا	فِي سَبْعِ الدَّارِ فِي الْفَرْعِ رَأَى مِنْ ثَوْبٍ أَلْتَمَسَ قَبْلَ
قَلَمَهُ مِنَ الْمَاءِ وَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ	الْبَيْعِ مَرَاتِنَهُ وَكَأَنَّ فِي الْمَلَابَسَةِ وَالْمَلَاغَةِ
بَعْدَ دَاوِجِ حَصَاةٍ وَبَيْعِ ثَوْبَةٍ	عَدَدُ مِنَ الثِّيَابِ غَيْرِ مَبْنِيٍّ الْمَقْصُودُ مِنْهَا وَفِيمَا إِنْ
ذَا بَاعَ عَبْدًا وَشَرَّ عَلَيْهِ شَيْئًا	أَمَّا بِأَنْ يَسْقَهُ أَوْ يَكْتَبَهُ أَوْ لِلتَّجَارَةِ أَوْ لِتَجَارَتِهِ
وَأَقَعَ الْفَسَادَ وَلَوْ شَرَّ الْبَالِغُ	بِرُجُوعِهِ الْجَارِيَةِ لِلْبَيْعَةِ أَوْ أَنْ يَسْتَعْمِلَ الْعَبْدَ شَرْهًا كَذَلِكَ
يُسَبِّحُ فِيمَا إِذَا شَيْءٌ نَافَعُهُ	أَوْ فَرَدَّ لَهُ فِيهِ عَمَلًا يَعْمَلُهُ وَبَاعَهُ بَشَرًا كَوْنًا بِخَطِّ
لَهُ ثَوْبًا أَوْ يَحْدُ الثَّغْلَ	أَوْ فِي حَامِلٍ وَزَلْجًا أَوْ لَدَا رِسِّ الشَّهْرِ أَوْ سَمِيًّا أَوْ قَاتِلًا أَوْ لَا
دَافِعٌ لَكُمْ فِيهَا السَّلْمَةُ كُلُّهَا	مَنْعُهُ مِنَ الْعَيْبِ وَإِذَا قَبِضَ مَا ابْتِاعَهُ بَيْعًا بِأَدْنَى الْبَالِغِ



في القبض وكما ان في	الحقد عوضات	تحتاج اليها في الاموال فلف
ص	عليه القيمة وكل واحد منهما	خلو ابينه وبين الفسخ والمأثم
لم	حرا وخرا وميته في عقد بطل	والجمع بين عبد وعبد غير له من هو مبيع صحيح في عقد بطل
ابلا	ع بالنهي عن النجس والسوم	معا فده على سوم الغير و امور اخرتها تلي الجلب بالبيع
في	وقنا اذا انجمت	ومد الحاضر من اصل الدين عن بيع متاعه وبيع ماله
سور	عليه من متاعه وكلها	فوعها لكن لا يفسد المبيع والآن في ملك صغير وام لا يفرق
ها	منه وكذا صغير من ذوات	ها ولا لو كان احدهما ذني من كبره الحكم كذا في الكبرين
و	لوياع المشتري ما	يكون قد اشتراه بشرفا سب باب التالف في
حق المتعاقدين ويرد	كل ما اخذ ولا يرد دونه	وا ذاهلك بعض السلعة
صار	قال الاقالة في القبض	وا ذاهلك الثمن من يدهم لا تمتنع الاقالة ولو حملوا
ها	برضاء كل وا	جد على اكثر من اثنى تحت بالشمس فقط باب التولية والمراجعة
وواقع	فيه نقل ملك بزيادة	من اربع في المراجعة و مع لو كان التولية نقل بالقد
وبا	لثن الاول ايضا الي كل	جزء تكلفه كجرة القصار و جرة اكال ونحوه ويقول في
العقد قدام على كذا و	نقيض قوله لو بان بان	ذا وفي الثمن غير في المراجعة وان
ظهر	تخاينة في التولية	الاخر اسقطها من الثمن و اسمها صاغا فقال محمد

با	اختار فيهما وقال	ا بويوسف خطا رايد فيهما و ان في سيقه هو قول الامام
بعد قبض المنقول يصح بيعه	و العقار يجوز بيعه قبل ان	يقبض خلافه المحدث ومن
كا	لا اشتراه بكيل	ساو ليكل البلد ثم باعه لا يجوز ا في تصرف فيه الثاني
با	البيع او الاكل او ا	لهبة حتى يكله وقبل قبض الثمن يتصرف فيه اذا
ر	غيب من باع بموئل ثم غلب	نقيض من التعليل لا يجاب بالقرض لا يؤجل باب الترتيب
هو	في كل يكيل وفي كل يوزن	و في بيع مجنسه متفاضلا ا اذا اختلفا في وزن جان
ا	لتفاضل والنسيئة و	ما نص النبي عليه السلام على تحريم التفاضل فيه كذا
و	وزنا فهو كذلك ابدان	نفسه صلى الله عليه وسلم وزني القاد ترك كيله او وزنه و
ص	فوق المقدار شرط في عقد	الجمع في الجنس قبض العوض في المبيع و لا يجوز بيع الخطبة بالدين
غ	بنام لا وكذا بالتسوية	كالف في البيع اللحم بالحيتون محمد ا ما الرطب بالتمر والغلب بالزيت
ا	ذا كان مثله بمثل جاز	قولا واحدا وفي الترتيب و التمسيم بالزيت والشيخ
ر	وايتان اصحهما ان كانا في المبيع	ط ابقا الدهن الذي باع به لكن اللحان المختلفة
هـ	بيع بعضها ببعض قسم	هكذا البان البقر والغنم و ا الحنجر بالحنطة وبالذيق
ا	في تفاضله ولا ربا يوم	النبي الذي باع بين يدي سيد و لا بين المسلم والحري في دار الحرب
حتى	ولو كان لا يخطئهم	اما الذي فليس كذلك ا ن رضي بالاسلم طلاله



ضا	بط في صفته وقدره بحيث <sup>لعل</sup> شجر	اختلاف وجه الى ما عرف	يا	نحوه لا جاز السليم في <sup>الامانة</sup>	
قت	الحيلة في جداوله ويصح في <sup>المراد</sup> ارجح	اذا وصف في المعداد	ا	ت والموزونات والند <sup>عات</sup>	
بعد	ان علم صم لاختلافها	و	الميكات كذلك <sup>المطلوب</sup> لا يصح في	د	عدا وجوده في المدة <sup>الدة</sup>
وسما	العقد شرط والتمية <sup>صلا</sup> صلا	علي ذراع معين وطعا	م	قوتلو ميكال بجل	
عليهم	العقد وقع الصحة	يكون	راس المال مقبوضا	وآخر	الدة يسلم اليه في محل
ورد	والعقد فيه ان لم يقين كل واحد	منها محل التسليم	و	هم	لا يتصرفون في
منع	ولا في راس مال	من	المسلم فيه قبل قبضه	من	المسلم في ثياب و
هم	يملكون طولها ووزنها	جزئها	مع بخلاف الجواهر	حيث	امكن ضبط
صفة	الشي وقدره على	انقص	الاحوال جازت فيه	مد	اولة السليم وصح
ا	الكلي والفهم وكل	من	التسابع على الاصح	صح	بيع الفل مع الملايا و
يا	خذها فيها وكذا <sup>التميز</sup> التميز	تقيض	الحكم في بيع خمر <sup>والتميز</sup> خمر	الحكم	بالتميز ثابت بينهما بين
ايراهل	الذمة كتاب	ا	لغير كل من اشتر	ي	فضه بنفسه او فضا <sup>بعض</sup>
حل	اذا كان مثلا مثل وكذا	لاخر	اجود لا يضرب في	الله	قبض الموضين قبل الفرق <sup>والله</sup>
بفضة	يجوز فيه التفاضل	واما	التفاضل فواجب انفق	عليه	واقترقا قبل بطل وتيت
الحجازة	في الذمب بالفضة	مانعة	من الضمة ومن باع سيفا	وسلم	من الثمن قيمة حلية قبل الفرق <sup>قبل الفرق</sup>

حينئذ	الحل والحل	الفلون القبض قبل التفرق	وقد	كان الحل لا يخلط لا يخلط
جميع	ذلك وفي غير <sup>المطلوب</sup> بطل	فقط ومن باع احد عشر بعبرة	و	بينار صح وكاننا اشترى بثلاث
ا	التيار بينهم ولو باع <sup>من</sup> من	كل واحد منهما ما صح	صح	ي بدد هم صح ورتين صح
رة	من التمام ان طلب فيها	قد الفضة في فضة	و	بيان كون اكثر الذنير باحكم
الذ	هب النفس كالحياد	قوتنا بخرم التفاضل في	عدم	وما طلب الي النفس ليس التمام
من	ذلك الذنير والفلون	ريد ولجها وان لم تعين	في بعض	العقد او كلها جاز اليها
بكل	الفساد منها	اما من اعطى الصبر في	من	احاد الذمهم واحد قلة
عق	ضني فلو ساء نصف	الاجبة فسلبايع عبد الهي	ح	باب الرهن لا يرهن
شجرة	على غل وزرع على <sup>الارض</sup> الارض	لا يكون مع الفل والارض وبدون	الشم	والزرع الكاين كل في محل
هـ	من الارض والخل انهم	في رهن الشاع ما سبق	والا	وضع تحت يد الرهن ولا
اليهم	في وضع عند عدل ولا ركة	التميزه ولا يورده	الا	ان اذن في ذلك الداهن لا يرهن
فرك	الذمب عند لا يضمن	واما انتقاها لا يجاب والقبول	لا تقصر	في رهن على ذلك بل الصبر
نا	اما الا بالقبض وقد علم	ان الراهن بخير قبل بين يقاته	على	الرهنين بين التفرع عند
هم	ضمنوا للرهن اذا تلف	ولا يفر	عليه زيد في الغرم بالبرم	قل عدد من قيته ومن الدين ما يخط
خوفا	عليه اجرة على الرهن	و	اجرت الداهن ونقما الوقت	في مال الراهن فاولد ومن



كانهم	بغز لو كل شرط في المقدس	فبالباع عند طول	آل بن لم يغزل لم يزل لم يزل لم يزل
خمسة	مالية مثله وانقائه	ر بي حصة وحيد ليس له	تسليم في باي الدين ولعن بن
شرا	فان كان الدين وجلا	قوم فان كانت قيمته	مسته مثله جلت كانا طاب
با	الدين والعين ان استعار	ها الراهن من امانه كالتجدي	لم تزنه واذا مات الراهن
مسند	الى وصيته او من يقبل القاي	يكون الراهن لا وصي له ويسر	قوله في البيع باب الحجر ثلثه
حجر	على الانساب بكل واحد	منها الصنف والرق	منهم من منع الحجر والرق والرق
حب	عليه ولا يلزم مولاه و من	باع من هؤلاء شيئا من	الاشياء غير وليين لخاصا
ونقص	لذا نقصه فانه ير	جمع على المشتري ما اخذ وما نقصا	من الحجر في تصرفاته و
كل	من بلغ خمس وعشرين سنة	لم تسليم ماله اليه ولا	عليك ان تستر شتم الاغافل
صاحبه	فقل انهما راه	يا الحجر على السيف و امر	الى الحاكم خبير الصالح ان يقر
يحت	وعاديه او نفوذ خفيته	وتخرج اذا انتهى الحول الى	اخره ومن تجر عليه نفقتين نفق
عليه	من ماله واذا وصي من	المثل بطل الزايد والتبيل	كلهم بلوغهم بامور منها
نقمت	بانهم اخلوا او حصل منهم	نقص الصبا كالاجال والازلافان	كانوا لم يوجد منهم ذلك صبرانه
السنة	ثمانية عشر سنة	الاخر بالخلف والجبر وصاحبنا	مخرن بان البالغ خمس عشرة و
نوا	خذ بقوله بلفظ	وقد يكون	الديون على من لا مال له فيس
		عن	دين لم يكن عوض غصب و

بش	به اش النهاية في المد	للفصل	يطلب الغرامة على سبيله
وهم	فيها الحوالة او قسبته	ذات	شها بقره وظن الحكم انهم
الحكم	البالغ العاقل	اجرا	قوله في الاقرار و
نوا	ه بينه بما يقبل في	كقولنا	له ما هو يقبل يانه بما
ويوسع	تفسيره مما من	العدا	فيما اذا قال له على مال عظيم
وقات	ثلاثة دهم في تفسيرهم	اما	قوله كذا كذا لا بد من
الر	د على واحد وعشرين	زايد	اعلى افسر ثلثه فيما
هبا	وزادوا شقي ليدافا	وانا	فلا بأس بقوله الدار والآ
نعتبر	لا شتا بزايد	اوسا	ومر قال على وقبل قد
والقول	في الاقارب ما يقتضي	انما	يقضي طرح ما زاد على الاول
سا	ترد ذلك ولو قال غصب	هو	بشوب عيب القول قوله عند
قيس	بالاول ما لو قال غصب	اختلا	فيها القول قول المقر و
مستوفى	منه شيئا لم يقضه	العبد	الغلام مثله فانه
ميتا	كان ام لا ولم يميز عبا	قضى	عليه بدفع ما اقر به
على	الصل من اقر سيف	قضى	يلزمه المقتضى في الحكم



من	أقول رجل زنه ومن اق	بالأ	قار رجل في مرض موته	وسلم	من في القبح أوار وان
سيتلى	من يوز في الصحة معلومة فانه	يجاب	بتقديم ما اقربه وأوار	المرضى لوارث باطل الا ان	
تقول	الورثة هو صحيح واليما بوث	والسلب	بنفسه سار في حق	من قوله او عليه بذلك و	
يا	خذ باقراره في الظاهر والظاهر وهو	معه	عطيته لقل من المهر القبره	لا يبطل أواره من صار	
معاشر	عابا لنكاح بعد الأوار وما يقف	الحق	والشرع صدق يعمل به	كما قرأ من يولد مثله فان	
الذي	قوله يشارك الورثة	لذا	يقرب الأصول والفرع ولما	تقرب غير الولدوا	
حصل	الورثة المعلومون نرى	ان يكون	اولا الارث من غاصبه	عليهم	باب الإجارة
و	هي عقد جائز قد تقع على	أحد	المنافع للمعلومة فتصح	بأ	جرة معلومة فيمنع البيع
يا	خذها المورث وتباعد	لديها	كاجازة الارض والدار	فهي	على من معلومة وتقع
على	عمل كصنع ومسافة الزمان	صادق	بما عينه ومن استاجر	الحوائت ولم يبين ايها	
منع	فيها غير الحداة	و	القصارة والطحن	له	استيجار الارض للزراعة
بها	ويسمى ما يزرع فيها	إلا	ان يقول ازرع ماشاء الله	تعالى	ومن استاجر ارضه كيد
الصلب	ملا وتقتضه في	غير	ها يقطع الفرس ويسلم	الا	رض فارغة الا في الأبقار
وان	موا العرف ان كان يطي	قيمه	مقلوعا او يبق كما	مر	باجرة وكل عمل
نا	من المتاجر بتعيينه فحين	لا	نقل اركبه اليه فليس	و	ار كبحه مثلا من وقد

ا	منه يعمل ما شاء وانفكا	ذ	استاجر لخطه يكون	ن	له حلهما وحل الغير لا يلحق
ر	او ان من استاجر رجل	تبه	لعمل عليها قلنا لا يعمل	يا	وزاته والأجر على من اجير
ان	عمل حتى وذلك القصارو	كما	الصباغ فيمنه ما حصل	من	فعله والقصار لا يضمن
هذا	اذ لم يتجاوز العمل للعين	قول	الحكام ضرب يستحق الأجرة	بتسليم	للمدة ولم يعمل
المهر	للخدمة والرعي ولا	نا	خذ ما تلقى يد	و	من عمل ومن استاجر عبدا
ملك	السفينة الا ان يكون	زيد	شرط ذلك في الاجارة	للمو	حان يطلب المستاجر اجرة
ملك	كل يوم الا ان يكون	كاتب	اجلا ولا يضمن استيجار	و	ومن استاجر طباخا كان عليه
غرف	بالفخه ومن استاجر من	زيد	دار اكل شهر بعشرة	م	في شهر الا ان من اشهر فان
وار	انفسه فيها من اشهر	فليس	له ان يخرج في ذلك الشهر	ع	ويحل اخذ اجرة
الحام	والحمام لا اجرة	سبب	الغسل ولا يجوز الاستيجار	علي	الا ان ويكاف الا بعين العين
بلى	من كان يعمل اركضا	و	كاتب	له حسبها حتى الغدا	ما كتب او قصر ولا الخلفا عمل
بقول	المستاجر يمينه	ولا	تجاوز اجرة المثل في	ا	جارة فاسدة ما سيبا لهذا
جعل	يد على الدار فانياره	يتحقق	مضى المدة الاجرة وان لم يكن	نزلها	فان غصبه فاته
يسقط	عنه الاجرة بسبب	ذلك	وان خربنا ونقطع	على	الرجي انفسه ومن
شهر	من هذه العقود لفتته	الابعد	موته ويصح شرط الحيا في	ا	لاجارة وتفسخ الاضرار



من	ذلك من استاجر كانه	انفاها	على ان يجزئ فيه فذلك ماله	نبتن فيما اذا اقلس الموجر
استعمل	الشفيع لكن شوقف	بالنسبة	الى الثاني على فتح القاول	باب الشفعة
قد	تكون في نفس البيع الاضا	الحكمة	الى حق البيع قد تكون فيها	وهي كالشرب والطير وتجب
اصح	شركا او جارا ولا يجب	حتى	ينفصل البيع والشفيع يستمر	امر
لديه	المشتري من متاعا ويرد	حكم القاضي	مورده فيها	وتبني عنها في العوض والشفيع
نكح	بها حصة الاخذ القاول	الايضا	للشفعة فيما ملك يعوض	هو مال دون ماله بغيره كن
جاء	لها في مال ملك يخلع او يزوج	والسلب	منها واقع فيما ملك باجارة	من عجز عن اثبات كدلف المشتري
رجل	للشفيع الرد بالعيب	على	القاضي انه لا يفسخ الا	عند حضور المشتري وذا التق
الا	شهاد مع القدر مع العلم بشي	ما حصل بطل حقه وكذا	يدع الاشهاد على اخذ وقدر	
هتة	اشغال من ذلك من اصل	واحد	على شفيعه بطل حقه	وكذا لو باع او باع حصة قبل
الا	خذ وكذا لو كان وكذا	في	بيع حصة شريكه	وكذا لو ضمن كذا البيع ورا
ها	لو كمل المشتري و	نقبض	البيع الصحيح لا شفعة فيه	عد الذي فيها كغيره فان كان الاخذ
واحد	من اصل الذمة والعوض	الموجبة	للشفعة عند كمال غير شفع	ذوي وسلم الغنيمه ذلك
وجاء	انه لا شفعة في ذلك	انكته	عن عوض وذا الخلف	الشفيع والمشتري في آتمن
لا	يؤخذ بقول الشفع والقول	انما	قول من اشترى في قد التزم	مع ان الشفع لو بايية لا

بطل	ما قال المشتري سمعت	ا	ذا لخط الباع من التزم قد	وا عن المشتري سقط
هذا	عن الشفع ايضا وان خطا	بجميع	له سقط عنه وان	جعل التزم من جنس
الدين	تغير الشفع بين الاخذ على	سالبته	للتاجيل وبين البصر	كامل التزم والاخذ به وزودا
قامد	احله لا بطل الشفعة	لغيرته	مكروهة عند محدد	ر ومن الشفعة تقسم عليهم
ولا	يقسم على قدر الانصبا	و	كل من استحق الشفعة	و سول له ذكر من فاختبتم ظهر بعد
هذا	انها يبيعها قبل او بعد	قيمتها	ذلك بطل اخذ	والشفعة باقية له وذا باع
له	اخذ كل قيمته	و	اذا باع دارا وترك	له ذراعا في طول الشفع
اقامت	المشتري بناء او عمارا	لنا	ان يكلفه القلع الا اذا	صير المشتري لا اخذ بالقيمة وما
هو	غير الشفع او بناوه	كل	ذلك لا يرجع به ان ظهرت	لغيره وذا تقوا الدار
قد	خبرنا ابو جعفر البستان	اشك	غير الشفع بين الاخذ	ي به وبين الذكر كان الشري
استجلا	يناها بالنقص لغيره	ح	صها من التزم وما اخذته	الله من الزوال الاخذ المشتري سقط
قد	وقمتم عن الشفع وان قضى	للشفيع	بها لم يكن عاردا	عليه بغيره وذا كان الشري
منه	على الباع عند العقد	وان	قسمه شركاء العقار	ولم كل حصة لا شفيعا الشري
لا	حل الاملاك فيها	وبعض	العقود والشركة	في الاملاك يراها جارا وكذا
بالبيع	فلا يتصرف في حصة	الا	غلا باذنه وشركة	العقود اربعة فافاضة







عَلَا	استيفاء واحد	لا يتحقق	التشويق فذلك مع غيبة	الموكل بشرط صحته ان كان له تصرف
فيما	اوكل وان يكون من ماله	الموكل يكون من ماله	ما ذ	كما لو كان يملك العقود التي
دار	عليها عقد الوكيل	شكون على ضربين	لا	بما ضاقتها الى ان كان ان يبيع
بها	نفسه ونحوه	من اقص	لتحصيل الغرض ولازمه	على الاضام لو كان كالتكاح و
مال	الصالح عنده	ففيها	متعلقة بالموكل	طريقا الى طلب المهر فيها مثلا ومن وكل
حق	اذا شئ شي فلا يصح كالتة	لا ينفذ	تسليمه بحيث لا ينفذ	من وصفه شي الآلات
يقول له	اشترى لك الاشياء على	اختلا	مثلا فيقع ويشترى على العادة	واذا اطلع على عيب له الرد
ولا	ان لم يستاذن الموكل	فيما اذا هلك البيع قبل تسليمه	الموكل والتميز من مال الوكيل	
جعل له	الرجوع على الموكل	واذا	انصبت ويكيلين فليس له	احد منهما ان ينفذ بالتصرف الا ان
تكون	وكالتهما في	لخصومة او في التلا او حق لا على	حضور ورد وديعة فاذن	
مقوكل	وكيل بغير اذن	وكيله	فقد حضوره و	كذا ان عقد غيبته واجازه و
عزله	متى شاء وتصرفه	يصح الى بلوغه	خبر الغرض	قطع الوكالة موقعا او موقعا
ولا	بطلان الحق للموكل	بالمال	ولو كان الموكل كاتب الفجر	المال وما دونه في حجره او حلا
من	شركين فافتقرا	حاصل	وان التوكل وان لم يعلم الوكيل	متى زاد غرضه ما اشتراه
مسما	بغير اذن	بشله في	جبريته	ذلك العقد اغتفر ولو سأل المشتري منه من

لا	وكيل في البيع	ان يضمن	لا يضمن ضمانه ولو وكله في شراء	فليس شره لنفسه و
لا	مسددا	لغايبه	الموكل في قبض ماله	ومدقه الغرض اقل من ماله بالغرض اليه
حين	وصول الغايبات	كذبه	رجعت الغرض عليه	ان كان المال في يده ولو
قال	انا وكل في اخذ الثوب	فليس	للموكل الدفع اليه	و لو صدق كتاب الكفالة
ربوا	احكام هذا	الباطل	فالتين	كفالة بالتفرض وكفالة بالمال ويجب بالاولى
المكفول	نفسه	فان كان	قد شرط تسليمه	في وقت عيبه طلب منه فانه لم
نجده	منه وقا حيس ومن	تكفل بنفسه	بج تسليمها في	ايرة بحد المكفول له بالقبول
نتيجة	وقوله	كملت هذا	او وجهه او الغرض	منه او الرجوع كاذن ولو
يقع	به العجز عن التسليم	بان	ما تبرئ وصيغة الكفالة	في المال ضمنه بالالف بأكمله
على	زيد قطع	سوا كان معلوما	في علم الكفيل	لا وان اتمش المدة طالب بن شانهما و
حصولها	بغير اذن	المكفول	ما نفع من رجوع الكفيل	بالتقدير الذي غرضه والكفيل لا
تمكنه	من طلب الدين	قبل ان يرد	ده لمن ضمنه له	فاذا غرم طلبه
هم	مجمعين	ومتفرقين	وبسبب الامكان	وبابراية لاصيل ببراء الضامن ولو كانت
المط	لورينا الاصيل	بافية	حقه	كف صامرا وحده بطلت الكفا
له	في مجلس العقد	شرط	ولنا	صلا يشترط فيها القبول

وهي التكفل بدنيا ليست



واظنوا صحة الكفالة بالدين في فيه	كل	الفرأولو كل دينيت فظهر	انه لا مال له مبطل
هذا قول الامام وماتته وقا	لا تصح لان الدين باق على	ا	ليست كتاب الحو كذا
قايدين بان رضي الميراث والالا	نسب	المحال عليه شرط في	تصحته وهو ابراهيم الميراث
انا بل طلب الميراث ابرام	كا	قد حال عليه كذا ان	طعن في الميراث ولا يثبت له كذا
لعدم حصول شيء منه كا	ا	فاما الحال عليه مطلقا	اما اذا نزع الميراث لغيره
ملك احلتك قبضه لا	تقبضه	تفك فقال بل هو	دين صدق الميراث ابراهيم
مع اقراره وصالح مع سكوت	بعد انكاره فصح	الواقع عن المال فيه ما كا	
عالمين في الدنيا وازوق	با	لتنافع عن المال لخطفه	شرط بطل الاجارة والصح على الكو
على الانكار في حق المدعى عليه	لفرضه	اقد الامير وبسبب	قطع الخصومة وفي حق المدعى
حزب للمعاوضة كافي زعه	ولا شيء	من الصلح عاجز دعوى	المحد يجوز عن نفسه وعن
رب المجنى عليه عدا او خطأ	من الدعوى على امره بانها	ليأس له بالنكاح واذ صلتها	
كزنا بالغ وخالف هذا	الاشياء	التي اعطيه امراة	عند الحاكم انها زوجته لا يجوز
نازلين على الصلح ولو طلب	ب	رجل قد انكر جاز	الصلح وكان بمعنى التقوى
لا يجوز ان يصلح الورثة	كاتب	على ترك الكتابة ومع	الضرورة بنه من ثوب على الكذا
يجوز ان يصلح الورثة	بعضهم عن نصيبه	و	ان لم يقوموا لصحة وليس

خاف ان التركة لو كانت غير مبررة	يستمر ان يكون ما اخذ	الصلح اكثر من صحة كذا	الصلح اكثر من صحة كذا
من شرطها الايجاب والقبول	والقبض يتم الملك فان قبض	الموهوب في المجلس غير اذنت	
كا ان جائز وبعد التفريق لم	يجز الا باذن او تفديع بمقتضى	الاشياء او اعطيتك او جعلت لك	
شوب هذا ولا تصح هبة ز	يث في سم ولا جز شايع	ع	انه قابل للقبضه وان لم قد
ز ولا تصح هبة دقيقا كا	ين في خبطة وان لم يملكه	الموهوب له ان كان الدين في يد	ملكه
ولا يحتاج الى قبض جديد	قد ملك الابن الصغير	ما وهبه ابو ياتيه وقبض	ابنه
نا له من هبة او جنبي	يصدق بلكه ويقبض له التيم	وا	ان قبض الصبي جاز سواء
غلب على الفرض انه بلغ ام لا و	ان وهو لا جنوبيه كان	له	الزوع فيها الا ان يورث احد
منه ما اوزيد زيادة منفصلة	كا لو خرجت عن ملك الموهوب	وا	جها من الرجوع ولو رتب له
قله او اكثره لزوج او لسفر	محرور فلا رجوع له	و	قبض عوضها للوجه له وان
فنا اجنبي منع الرجوع	و	لا رجوع حتى يرضى	كلا منها صاحبه او يحكم به
لو ومبشر بالموض	قلنا	بالتقاضي ونظم فيه	لم في البيع من تدبيره واجاز
قبول وخيار ومن استثنى	بقصر الموهوب فيه كفى	ال	الذي من الموهوب والميراث
تصح الهبة فيها بولها ولا يصح	الا	استثناء والتصدق	ج مستحق الهبة لانها لا تقبض
هذا ولا يصح ان يرجع	ا	نسان فيما تصدق به ومن نند	ان تصدق بماله يصدق



بجس ما تحب فيه آلز	كأ	ة ومن نذات يتعد	وبلكه لزمه ان
تصدق بالجميع ويقال له	اشرك	ما تنفقه الى ان تكتب	واذا اكتسبت تصدق بقدر ما
صاح للنفقة بعد النذر كما	ب	الوقوف من ملك الواقف	لوجود حكم حاكم به او
تعليقه بالموت عند الامام	وبعض	الاوصياء كابي يوسف	عندهم يزول بالتلف وبسبب
الموت عند محمد ولا يملك	الانسان	الموقوف عليه يصح على	جا عه فاذ اتموا كان بمك
صح بهم للاحلاق الامام وليس	وقف	الموقوف يصح لوقف	غيره مكن ملكا رضا فعملها
خيرهم وزادها و	بقهرها	صاح عند ابي يوسف	ذلك يقرب من قول محمد في الكرخ
و السامع ويدان الغلبة	كا	ان مصلحة بقاء عينه	من تعبيرهم ولم يقل غيره
ر فقولوا وقف على كثر	تب	على الساكن الموقوف عليه	الاشياء المانعة لغيرها فاذ امتنع او
كا لا يغير اجها الكام وعمرها	و	بعلامة ترد اليه	و يصرف النقض في العارة
لواحيث اليه والاختصاص	القول	بانه يقسم على من	يكون مستحقا في الوقف ضعيف ولو
بد الواقف نفسه الوقف	فجعل	فله له طول حياته جاز	ذلك عند ابي يوسف ولو بقي بعد
و لو اذ في الصلوة لم يزل ملكه	عنه	فاذا اذن للصلاة	فقال ملكه بالصلوة كتاب النصيب
ر فالعين الموصوبة مع	سا	يرتعلقانها فان فقدت	عجز عز ردها في المثل
و قيمتها المتقوم وان اشبع	هو	يزعم انها	لغة حبسه الكام حتى يملكه

تر جمع صدقه ولا يضمن ان	تلف	العقار الموصوب خلافا	لمعنى وفعل ما نقص ويعلق الاجرة
نا خذنه اشر ثوب خرقه خرقا	يصير	معه مستغايه و	لوعط من افضله خرج من ملكه
و صار ملك الغاصب لكن	الموقوف	انه لا يتصرف فيه قبل	ر دبدله ومنه من غصب
شواها وجعلوا القول بذلك	محمولا	على ما اذا لم يغيره فان غير	سواء اوافق غرض المالك ام لا
تمسك الله جل الشهادتهم	افلا	والمالك فيها بان الموصوب منه	لغصبه وبنى عليها ملكها
و ان لم قيمتها ولو صنع الثوب	فالمك	محمولا على اختيار الرجل	الذي غصبه ان شاء اخذ قيمته
سا لما من الصنيع دفع قيمة الصنيع	موضع	القيمة قول الغاصب اذا	ظهرت قيمته اكثر ببينة
يطمين بها الكام وزيادة	ا	لنقصه كالولد والتموا	هذه امانة في يد الغاصب وانقص
الجارية بالولادة يفر الغاصب	مع	قيمتها الا ان يكون في	الولد وفالجبر المتصور وبعد
ملك الغصب لا يضمن منافعه	بقا	عنه الا ان ينقل العين من	كران الاستعمال اذا استهلك المسلم
كا الحزب الخبز غصبه لا يقول	بالسلب	عن القمان اذا كان من لزم	مده لملكه كتاب الوديعة
لنسلم انها لا تضمن الا ان يلقها	والا	ان او معها او خير حفظها	لو احمى من غير ان يلقها على الشئ
سوح في ذلك المدة ومن المضمن	يجاب	المالك اذا طلبها ولو خطفها	من حقه بانه لا يميز بين ولو
ر ومثل ما تنفقه وخطفه صار	بحاله	الاول ضمن واذا ضمن	با لتعد كارك او استعمل
و زال ضمن قلنا بزيوال الضمان	لولا	حزها في محل غير المتضمن	عليه ان منه ولو اخطأ هذا البيت



نقلها الي بيت اخر من تلك	لدا	ارويضين ولو قال المسلمان و	جك فسلها لهما ليقمن ولو
او عها الرجلين وكا	نث	ما يقسم فليس كيو	ا
د	بجفظها بل كل واحد عطي	صديق	فصلها باذن الاخر كتاب
ا	لعارية هي عليك المنافع بلا	و	تقع بقوله اعزتك هذه
الشئ	عارية او حلتك على هذه	الدابة واخذت هذا البدر	بشرط ان لا يقصد الهبة وتحر
طلب الرجوع فيها رجوع ولا	تو	جوبل فاعاد لم يختلف	با
ان	يستعيرها للبنا عليها فان	كا	زاق مدة ورجع قبل الوعد
بالقطع وان لم يكر اقام يقمن	الذي	نقص وليرة ردها على من	استعار ورد جرد
ويلحق النافعة الرد ويبرأ	با	مادة ما تنما الى محله	بمخلاف الوديعة لا بد من تسليمها
والشك فيه منه وبينها تسليم	ب	اللفظ فحكم بحريته و	ينفق عليه من بيت المال و
شيو	تأخوفه لللفظ لا لراه	حتى	يجوز لغيره اخذه من يد و
ر	حالي المسلمين او لم وادعى	ا	نه ابنه ثبت نسبته وكا
لدا	وادعوه كان ذميا وكم	له	بالحرية ان ادعى ا
ما	وبدمعه فهو له ولا ينصرف	في ماله ولا يزوج ولا	يكر
رأى	دراهم ان كانت دون	العشرة	حرفها ايا ما وافق

على الفقراء وهذه الفعلة	جوت	ليخبر المالك بين امضاء	صد
صبر الفقير حتى ينقطع رجاؤه	بالكلية	وله دفعها او يوصد	يق
ته	او توازمه الضرورية	بها على المالك الا ان يحيط	يرضى
منعها	باعتها اذا لم يكن لها منفعة	بالكلية	فان كانت اجرها وحكم
في مدة بقائها عند الملتقط و	اذا	اقام رجل بينه لهما او من	عنه
صد	قوله ذكر وفوج و	يصد	عليه النوبة ان بال الفوج ثم
عنه	او صا الرجال ساع	قولنا	بانه ذكر وان جعل في امر
من	ذلك الحيف والجور في الفرج	كل	من لم يظلم له شيء من الامور
كلما	وجلبع ابن قيس تركه الا	استد	الذي خلقها ملائكة اسم
ما	يعطي الرجل ونصف ما يعطى	الانثى	حين
كان	الانسان غاييا وانقطع خبره	و	لم تعلم حياته نصب الحاكم
ورد	على عياله قدر حاجتهم	فان	بلغ عمر مائة من مولده ثم
يه	وقسم ماله وامته وزوجته	ولم	يورثوا من ما قبل ذلك وان
قايده	بانه لا يتركها لباقي ليل	يصد	على ما يات من ردا بقا
لدا	مالكة اربعين رجا وادون	كل	من يجسبه وان لم يلحقها جعلوا



أَجْعَلُهُ فَلَاحَةً لِمَنْ أَخَذَ	حَيَوَانًا أَيْ شَيْئًا أَخَذَهُ لِيَرُدَّهُ وَلَوْ كَانَ	أَنْ يَتَوَقَّرَ هُوَ بِالْمَلِكِ عَلَى
أَلَمْ يَكُنْ كِتَابًا إِذَا حَيَا	أَنْتَ مَا لَا يَنْفَعُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ كُنْ	الْمَاغَالِبَ عَلَيْهِ أَوْ فَنَقَطًا وَ
لَيْسَ لَهُ مَالٌ كَمَا كَانَ عَادِيًا	بَلْ وَلَوْ كَانَ مَلُوكًا فِي الْأَسْلَامِ	وَلَوْ كُنَّ مَالِكُهُ غَيْرَ قَرْنٍ وَ
هَمْ فِي أَقْصَى الْعَامِ وَصَلَهُ لَمْ	تَعَكَّرَ الْأَصَوَافِيَهُ فَيُؤْتَى مِنْ أَعْيَانِهِ	رَجْعَ مَلِكِهِ أَنْ قُلْ بَارَكَ اللَّهُ
فَمَا قَرِيبَ الْقَرْيَةِ لَا	يَجُوزُ إِجَاهُ بَلْ يَتْرَكُ عَلَى الْقَرْيَةِ	يَتَشَرَّفُ فِيهَا لِلْمَالِ وَالْقِيَامَةِ
لَنَا أَنْ نَأْخُذَ مِنْ إِنْسَانٍ مَا حَجَزَ	هُ ثَلَاثِينَ وَهَمْرًا يَمْرُ	يُعْطِيهِ الْأَمَامُ غَيْرَ وَنَا
تِي بَرِيَّةٍ فَخَيْرُهَا بَرَأْفُهُ لَا	يَهْرِيهَا فَيُفَرِّقُهَا عَنْهَا	أَرْبَعِينَ ذِمَّةً وَبَرَأْفُهَا
تَا خَطَّاسَتَيْنِ وَتَلْفِيزَتَيْنِ	لَا نَا خَذَلِيمٍ نَهْرٍ فَمَلِكٌ لَيْفَرًا	وَالْمَشِيءُ الطَّنْقُ تَبْدِيدُ
هَمْ بَعْدَ الْأَذْنِ الْعَامِ كَغَيْرِ هَيْمٍ	فَأَذَلْنَا لَمُبَكَّ فِي الْبَحَارَةِ مَاءً وَاشْتَرَا	وَدَفْعًا وَالأَذْنُ فِي نَوْعٍ مِنْهَا
بِجَمِيعِهَا وَلَيْسَ بِأَذْوَلَهُ	كُلِّ مَنْ أَذَلَهُ فِي شَيْءٍ بَيْنَهُمَا	خَلَا التَّرِيحُ وَالتَّقْوُ وَالْمُؤَكَّرُ
تَوَّ أَخَذَهُ بِأَوْرَاهُ وَأَذَلَنِي	أَنْتَ تَقْلُوبُ قَيْطُغٍ فِيهِ أَنْ لَمْ	بِفِدَا السَّيِّدِ الْقَفْرِ ذَا
دَ أَرَطِيهِ جَحْرُ سَيْدٍ وَجَيْسَ	بَطْلَ تَقْرِفَانَهُ وَيَبْدُو	السَّيِّدُ جَوْزُهُ وَخَوْفُهُ
لَا يَصِيرُ قَابِلٌ مَحْجُورًا	وَأَنْ أَبْصَارُ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ	هَمْ الشَّيْخُ جَارُ وَمَا قَيْمَتُهُ
قُلْ سَيْدُ الْغُرَامِ وَلَوْ بَاعَ مِنْ	فَانَا نَجُوزًا كَانَ بِشَلِّ الْقِيَمَةِ	عَلَى أَوَّلِهَا بِالْمَدْعَةِ الْأَرْضِ
لَمْ الْعَقْدُ عَلَى مَعْلُومَةٍ	نَجِدُ كَلَامُ صَوْرَةٍ إِذَا كَانَتْ	هَذَا الْأَرْضُ بِالْقَفْرِ مِنَ الْخَرَابِ



بِهَا وَتَقْوَعُ أَنْتَاهُمَ جَيْلًا	الْمَوْضِعَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْهُمَا بَطْلًا	ذَا فَسَدَ فَالْخَارِجُ لِمَنْ لَبَسَ
وَأَذَلَّمَ تَخْرُجُ الْأَرْضُ شَيْئًا	فَلَا شَيْءَ الْعَامِلُ وَذَلِكَ بِالتَّرْتِيبِ	الْمَذْكُورِ فَاتَّعَ صَلَاحُ الْعِلْمِ
لَنْ يَجْعَلُهُ إِذَا زَرَعَ زَمَانًا	مُعَيَّنًا فَاتَّقِ قَبْلَ بُلُوغِ الزَّرْعِ	وَقَدْ خَصَّ الْأَرْضَ الْمَزَارِعَ
خَرَجَ نَصِيبُهُ لِرِثْوَ الْحَصَاوِ	مَوْزَا حَادِثًا قَدْ بَطَلَ	الْكَلْبُ بِالْمَسْجُودِ الْبَنَاتِ هِيَ
جَا نَزْةً فِي الْخَلِّ وَالشَّجَرِ الْكَرِيمِ	صَوْرًا لِأَبَا نَجَازٍ وَنَعْفٍ فِي سَمَرِ	خَلَا مَا نَهَتْ نَمْرُوتَهُ وَذَلِكَ
نَهْمٌ يَفْرُضُونَ الْعَامِلَ لِحَرْمِ طَلَرٍ	فَا زِمَانًا حَادِثًا وَتَفْسِيخُ	بِالْعَدَّةِ الْأَجَاكِلِ الْكَلْبُ
بَيْنَهَا حُضُورُ شَاهِدِينَ وَيَنْقُدُ بِالْأَلَا	يُجَابِ الْقَبُولِ وَتَحْرِمُ الْجَدَّةَ	وَأَزَلَّتْ وَالْبَنَاتُ بَنَاتُ الْأَرْضِ
أَنْ مَسَلَتْ وَلَا يَحِلُّ أَنْ يَزِيحَ	نَتَكُ أَخْتَهُ وَلَا بَنَاتَهَا وَالْأَخُ	وَكَذَا الْمَالَةُ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَنَا
ذَ لَكُنَّ مِنْ عَقْدِ عَلَيْهَا	وَأَبْنَةُ زَوْجَتِهِ الَّتِي دَخَلَ بِهَا	لَا تَحِلُّ زَوْجًا الْأَصُولُ وَالْقُرُوبُ
كَلَّ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ أَرْضِ عَشَةِ	لِلَّذِينَ وَلَا أَخْتَهُ مِنَ الرِّضَاوِ الثَّوْنُ	بِالْأَخَةِ لَا يَجْمَعُ مِنْ نِكَاحٍ
وَلَا يَمْلِكُ فِي الْوَلَدِ وَلَا يَجْعَلُ فِي نِكَاحِ	حَ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَاتُهَا فِي السَّنَةِ	مِنْ التَّهْنِ كُلِّ امْرَأَةٍ لَيْسَ
سَا لَخْرُجَ أَجْلًا نَوْدَرًا لَا	يَحْرُمُ عَلَيْهِ أُمُّ مَنْ زَانَا بِهَا وَبَنَاتُهَا	وَبَعْدَ خَالَاتِهَا بِأَيِّ الْأَخِ اخْتَهَا
حَتَّى يَنْقَضِيَ وَلَا تَخْرُجُ الْمَرْأَةُ عَبْدًا	وَالْكَتَابَةُ يَحِلُّ لَنَا نِكَاحُهَا	وَالْقَابِيُونَ أَنْ يَنْتَوِيحُوا
أَيْهَمُ صَحْنُهَا كَحَتْمِهِ وَلَا	شَرَّ حُجَارِ الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ وَنَا	مَلِكُ رَشْدُهَا لَا يَزِيحُ بِغَيْرِ رِضَا
مَنْ زَانَتْ بِكَارَتِهَا بَعْدَ الذِّكْرِ	فَيَكُونُ حُكْمُهَا حُكْمُ الْأَيَّكَارِ	وَأَمَّا رَضَى الْبِكْرُ كَوْنُهَا وَنَقْدُ





نكاحها بلفظ التزويج والتملك ببعض	اصبح عقود المنافع كالإجارة والمهر يجوز على تعدد متكاح و	نكاحها بلفظ التزويج والتملك ببعض
حجتها	نكاحها بلفظ التزويج والتملك ببعض	حجتها
أقرب في عمل لا فصله الز	حاشا في السنة الزوج المبيد وتعتبر الكفاة فلزواج	أقرب في عمل لا فصله الز
لمن هو غير كفوف للأولياء الغير بينهم	وهي النكاح والطلاق فلا بد أن يملك المهر والنفقة فلو حل	لمن هو غير كفوف للأولياء الغير بينهم
حد المهر من عشرة وجبت	وإن زاد عليه المستى الأولياء لهم	حد المهر من عشرة وجبت
يدخلان طلاقا أو فسخا	المستى ١ لأن يكون زوجا أن لا شيء من مهر فالتعدي وثلاثة أثواب	يدخلان طلاقا أو فسخا
كل من لم يتم لها مهر أو تزوجت	نكاحا مسلما على غير ما مضى وحر ١	كل من لم يتم لها مهر أو تزوجت
فرد لها مهر ثم زاده بعد العقد	و جبت الزيادة وإن غلط ما حطت عنه ومن عقد نكاحا	فرد لها مهر ثم زاده بعد العقد
جديد أو طهرها حال طهرها	الموت يمنع الوطئ ثم طهرها وجب لها مهر وكذا لو كان هناك	جديد أو طهرها حال طهرها
ما منع من قبله ويجب لكل طلاق	المنعة الأمن للمهر والطلاق يقع عليها ولو تزوج	ما منع من قبله ويجب لكل طلاق
غير أن كل واحد بنت الآخر طلاقا	من الآخر صحيح وموجب شرعا	غير أن كل واحد بنت الآخر طلاقا
هم العقد النكاح بانذار المهر قبضته	ومن زوج أمته لم يمنع و ١	هم العقد النكاح بانذار المهر قبضته
فيما إذا تزوجها بالف	١ لا يخرجها من البلد وفي حكم ذلك فلها وإن خلف	فيما إذا تزوجها بالف
الصدق أسوة مثلها وكذا النكاح	أيضا ونكاح الأرقاب غير إذن المهر	الصدق أسوة مثلها وكذا النكاح
يدل على صحته ونكاحه والوقت	باطل وإن لم يزوج بنته	يدل على صحته ونكاحه والوقت

واشهد رجلين جازوا إذا فرق القايه	نكاح فاستقبل النكاح ثم قام	واشهد رجلين جازوا إذا فرق القايه
هم بها فالمرء يثبت بها منه	عنها العدة وتعتبر في المهر	هم بها فالمرء يثبت بها منه
المستبر في ذلك تساويهما	كما لا يستأجر الأولياء وكذا	المستبر في ذلك تساويهما
با لامة مسلمة أو كتابية وليس	لها اخذاته على حرة وجاز	با لامة مسلمة أو كتابية وليس
ر قوتين ثالثة ونهاية عن	موجبة لخالها ثالثة كان الأولياء	ر قوتين ثالثة ونهاية عن
و من جميع عقيدته حل وحرام	جاء في الحل والبطل في غير	و من جميع عقيدته حل وحرام
د حل فوجبه عينا فان كانت	ز وجها عينا أو ماله حل و	د حل فوجبه عينا فان كانت
في المال أن كان محبوا والتفرق	يق طلاقه باينة ومن طهر	في المال أن كان محبوا والتفرق
١ سلم فهي زوجته والأمر عليه	وإن لم تنع للجوسية	١ سلم فهي زوجته والأمر عليه
يضر ورة تغذي أحمالها ومن	بها هذه الدواشيم يزيل المهر و	يضر ورة تغذي أحمالها ومن
بمضي لا شيء وأذا سبي واحد	الز وجيز وقت الفقرة وتجهيز	بمضي لا شيء وأذا سبي واحد
سها جازن دار العرب فلا	حجة في منعها من التزويج	سها جازن دار العرب فلا
له من الزوجين ارتدا وحلت	الفرقة لزوجه وإن رتدا	له من الزوجين ارتدا وحلت
با لامة ولا بالكافرة	سالية ردة المرأة لها من تزويجها	با لامة ولا بالكافرة
تكون أولاده على دينه وإن أسلم	المرء وله ولد صغير صار	تكون أولاده على دينه وإن أسلم



كل	اولادها الكتاب والكتاب المسمى	قوله نكاحه الاول ولو
جاء بالاسلام	محو محسنة	على ما بينه وبينها واخذ من حرمه بالكتاب
حرة لها ثلثه	وساوين	تخير الاول ان يقع عند قصد
من بعض النساء	بعض قسمة	نفذ ولها ان ترجع في حقها
وجرت	طفلا بينهما من الرضا	عنه ويجرم به ما يحرم بالنسب
هم	اولاد صاحب اللبن ولذاته	كاللبن في العلم والطعام فلا تحريم
صبياحهم	ولبن البكر محرم	ولبن الرجل محرم
د	خوله بالصغير الاخرى	سالت
ما	هرع ويرجع لها في زوجه	الكبرى ان كانت قد نكحت
تثبت الرضا	وانما يثبت به	شهادة النساء
الطلاق على ثلاثة	او اربعة	بالتسوية
ح	ام وهو ثلاث طلاق	وذلك يقع باثباته
بها مانع من الحيض	والبكر والشدة	بين كل طلقين شهر ولو طلقها
من الطلاق	والاستامساك	بأنفسه
حسب	البيع مثل ان طلق	فانه يقع به واحدة وان نوى اكثر

مع البينة او قينة	ومنها ثلاثة	اذا تلفظ بها كان ولده
ينوي ثلاثا	وقتا او نواثنتين	صدق بواحدة والطلاق اذا
ما	اذا انما اوجلتها او البعض	لا يتبع فلو قال طالق نصف
لا بد ان	دنه كالمكره	والسكران يقع
د	خلف الدفات	طالقت منه
ولا	يكره التلاوة	بكر وجوز
كا	وجود المشروط	بعد ذلك
ر	اذا او يكون المشروط	لا يعلم الا بها ولو قال ان
يملك زوج	الامة تطليقات	حرة كان او عبدا وزوج
غير المتزوج	ان طلقها ثلاثا	وقع جميعها وان فرق الزوج
طلق	قال ان طلق واحدة	واحدة فقط ولا حديق
سا	اذا لم يقل ان طلق	فذلك
تقم	من المجلس	ان طلقها
سريع	في المجلس	بعد ولو قال طلق
بعد	من المجلس	ان طلقها



استثنى من الطلاق واحد أو اثنين	أو	إذا ملك أحد الزوجين	أو	الأخر أو جازأه فراقا كتابا
للزوجة طلاق واحد أو اثنين	أو	لمرجعة في العدة رضى	أو	لزوجته أم لا أو بائنا طلع الدم الثالث
غسلت أم لا يفوت وقت الرجعة	أو	تكر في كالحى ورجعت إليه	أو	بجاء وقلة ونظر الفرج شهرين
ملا الشبه وتجب الأشهاد	أو	بأناسين وثقة بالعلن كالأجود	أو	وصدقه مع ولا كذب القول
المطلقة بصيا الإجماع وطبها	أو	ويستحب أن لا يدخل عليها بلانك	أو	إذا كان الطلاق باينا دون ثلث
عرسها أن تزوجها في العدة	أو	الطلاق الحرة ثلاثا أو طلقا	أو	لأنه ثنتين لم يخل حتى يخرج غيره
يمضي من عتقها منه والرق	أو	التخيل أو كرهان تزوجها	أو	على أن يطلقها ومن أوقع
على عرة طلقة أو اثنين فترجع	أو	آخر ثم عادت إلى الأول فان	أو	ملك عليها ثلاث طليقات
فأخذ بقول من طلق ثلاثا إذا	أو	لست اقضاء عتق تزوجت منه	أو	الثاني أن يخل الوقت كتاب الإيثار
دي يمين بالله يقا على أن لا يقر	أو	بزوجته أو لا يطأها فيما	أو	دو إذا بقا شهر فهو إقرار
هم بوطى وضيفها خسر وكفارة	أو	والأبائن بطلقة وانك	أو	قل من بقا شهر فليس بإقرار
أخلف من الرجعة كان وليا	أو	ومن البائن فلا وقد شر	أو	اللازم من الأمت شهران
لو حصل مانع من الوطى فممن	أو	لجزئية يقول فيسألها فزال المانع	أو	في الدم بطل التقي وتوفي المانع
خ رج قوله أنه حرم على غيره	أو	لأنه أن قال قصد بذلك	أو	الكذب فهو كما قال أو القهر
يم أو لا يرد فيمن يصير بها ولو أن	أو	عين المذموم وقص أو مادي	أو	من التحريم الظاهر وان كان

حتى تكون له قايمة طلقه	أو	لكن باينة كتاب	أو	الخلع إذا عتقت الزوجة مالا
جلته فذا لها على أبيها ثلثا فاجب	أو	سواها بان منه بطلقة	أو	لزوجها المال وكذا المطلقة مالا
كالعرض في طلع المسلمة فخرصل	أو	لها الخلع ولا شيء للزوج ولا بطل	أو	العور من رجعت ولو قالت
لزوجها ما عتق على أبيه من مال	أو	لزوجها قدر المهر الذي لم يرد	أو	بلفظ المالا ولا شيء أو غيرها
ر ابنة ولو لم توجد لها ثلث	أو	لزوجها مطلق ثلاثا بالف	أو	فأوقع واحد منهن ثلث أو
من قال الزوج طلق نفسك ثلاثا	أو	لزوجته الف بخلت	أو	لو أحد لم يقع شيء وحكم بالبراءة
ملك الزوج واحد على الآخر	أو	لأنه كالحلع كتاب	أو	لظهار قوله أنه كالحلع
و غنها ولم يخلعها	أو	بالطن والحنن والحب ولو	أو	تقرب المشابهة بغير إلام من الظهار
قال أنت على كذا وكذا وكذا	أو	بعض محاربي فذلك وإذا	أو	بين الظهار بغير ما كونه أرقا
تكون كالأمر في الكرامة قبل أو	أو	الطلاق وقع وان لم ينسوبه	أو	الظهار فلا يبرأ منه ولو
صريح به لأمته فلا شيء عليه	أو	حيث أوقعه على نياته	أو	الجميع بلفظ واحد منه لكل واحد
والكفارة قورقبة	أو	وان لم يجد فصيام شهر زالا	أو	بأن يستطع فاطعام شهرين
ر بقة القورقبة من عيغل	أو	ليس يخرج من بدو ولا في الصوم	أو	عبد أو تيسر أو رخصا بطل ولو
خل صوم يوم استأنف	أو	بالصوم كغير العبد ولو لم	أو	أقبحه لم يخرج ويبيها
المساكين نصف صاع لكل	أو	أنس من بر أو تمر أو شعير أو	أو	قيمة ذلك والكفارة لو



رحي بها الولد ستر يوم اجاز	ولا يجوز في يوم واحد كتاب	اللعان كذا في القران
العظيم ان يرى زوجته بما يصدق به القذف في الزنا فاذ اعلنت	و هي من جحدان فيها لمعتا	
لكن يبدأ بالزوج فيقول اربع مرات اشهد بالله اني انا	لصادقين فيما بينهما الزنا و	
سبكت في الخامسة ان لفته عليه ان	كا من الكاذبين فيما بينهما	لز في شير اليها في كل ذلك
و بعد تشهد المرأة اربع مرات	سائر هاتين فيما بينهما الزنا و فليس شأنا لها تقول وان غضب	
ر بها عليهما ان كان	هو من الصادقين فيما بينهما و بعد	اللعان يفرق كما بينهما و
ها هذا التفرقة طلبة باينة مأمور	ابو يوسف يدين فان كانت القضية قايمة	بني نظره القاض عنه
الحق به بامه وان عاد الزوج عاقا	ل حد القاول ليج له تزويجها و على	من قذف صغير او مجنون لم
علي الاصح ومن امتنع جسه	القاضي حتى يلاعن او يقول لصاحب الحق	والاخرس لا يترتب على
قذفه لعان ولو قال حلك	ليس متى فلا لعان و قال زنت	و اكل من الزنا لعنا وان
يسفي الولد عقيب العولا صح	ا لنفي ولا عن او بعد مدة	تلاعن او ثبت النسب وقال
محمد وابو يوسف يبيع النفي من النفا	س ومن نفي اول توأمين او عرف	بالله نزل ثانيا منها خذون نفي
ذ لك الثاني من التولدين و	هو معترف بالاول لاعن في الدنيا الصوري	كتاب الطلاق
قد يجب لفرق بطلا او بطلا	ق العدة فان كانت من ذوات	يجب عليها ان تقبل ثلث اقراء و
ا لقراء الحضانة وتعد صغيرة	و آية بثلاثة اشهر و طلق	الحمل والامة التي تحض

نا رها يحضن ويشهر ونصف	غير من تحضن واربعة اشهر	التي ما زوجها ونصف الامة
كملت عدة الامة الا اذا عقت	فمن عدة طلاق وجو فانها	تصير عدة واحدة حرة و
ان رأت الامة ما في العدة	و ان تستأنف عدة	غير الاولى بالحض ومن
تسبب كالحها فاسد بالحض	امتنعت لفرقة والموت وكذا	الموطوءة بشبهة و لم
ا قتها او ما عنها وتعد كما	ميد يوضع لكل طلاق و	يسقط الحضر وقت ا
لفرقة فيه واذ وطئت العدة	فليها عدة اخرى كما	ر ات من الدم بعد ذلك
عد من العدين لتدخلها على اللوقي	عنها الا حداد في العدة	و كذا المبانة وهو ترك
زينة وكل وذن وحنان عذ ولبس	معصفر ومن عفر من الثياب	ا الكاوة والصغيرة ولم الولد
يلزم من حداد كذا في النكاح فاسد	لمن طلق رجعا او باينا	ا لخروج من منزلها ومن مات
ز وجهها تخرج بها او يفسد	ففي نزلها العدة كذلك	و صدر من رجعية وضع في
ا قل من ستنين باث او اكثر	نسيه وكانت رجعية و غيرها	كالباين بالعكس و
لمنوف عنها ثبنت ولا انفصل	عنهما بالوضع لدون ستنين	ا التبتوان ستنين وضعت و
كملت ستة اشهر و لا يعرف في العدة ولا قل	مدة لكل ستة اشهر و اكثر	ها سستان وقد
ر او ان الحمل من الزنا ولو جوف ذاتها	لا يمنع التزويج لكن لا يوطئ	ا الحمل والامة على ذمية
يطهرها ذمي	كتاب النكاح	الزواج وكونه تلمن الزواج اذا
مكن من انقهن وكذا السكني	ولو منعته من الزوج لا	حدي المهر النقي او صغير من الزوج



فلا نفقة لها ولا لئلا تنزل	أخر	العدة والنفقة للمو	في	نهار زوجها ولا لئلا تنزل
لمعصية حصلت من قبلها	و	لا المرتدة في العدة ولا	لمن	حيث يدين ولا لمن
أخذها فاصب للمرجع	هو	محرم وينفق على غام لها	لا	أكثر ولو مرضا نفقوان
تأدا ذلك مدة ويسكنها منفرة	أ	لأن اختيار الاعتلاط باعده	أو	لأده من غير الأيسر منها
ولادها من غيره ووالديها	من الدخول عليها	الامت	لنظر	إليها وكلامها ولو غاب وا
حال أن له مال في يد غيره	أ	القاضي منه نفقة زوجة	والدي	وولد الصغير وأخذ منهم كغير
و لا يقضي نفقة من الغائب	أ	الأهولاء ولو مضت مدة	أ	تفاق فلا شيء لها قلت أو
كثرت الأذنان مفروضة	بقضاء	أوراض ومن عمل نفقة	لزوجته	فماتت لا يسترجع ولو
أحب بالنفقة فالزوجه لا تضر	أقمنه بل استين	عليه	مؤذومة العبد نفقة	أين على
لهم ببيع فيها ومن تزوج	أ	مته لزمه نفقتها	يتسلمها	له ويستاجر الرجل امرأة
غير زوجته لأرضع ولدها منه	و	ولا يستاجر من في كاحه	أ	وقدته لأرضع ولدها
ويرد إلى الأم إذا رضيت بالذي	رضيت به الأجنبية	قبل الإيام	أو	الأم أو فقط
ولدها وأصول الأم وأولاد	ذلك	من أصول الأب ومن	أولاد	والأخت ومن نكحها و
أختها والأم والجد	أحق	بالعلم حتى يثرب	و	يطعمهم
سلم ولدا لذيته لها مثل الأولاد	وكان	منع المطلقه من أن تزوجه	من المضر	وطنها الذي

تزوجها فيه أبوه وعلى	كل	من كانت أباهة نفقة	أ	نفاقه في الدين والنفقة
على كل ذي دم محرر فقير أو	بجسم	زمانه وهو كير ونفقة	أ	لبنت الباقية والابن الزين و
ر تب ثلث ذلك على الأم ثلثه	من	الأب لا يجب لك أن كادهم	غير	دين الأبوين و
تؤخذ نفقة الأبوين من مال	و	لدها الغائب كان بجني	نفق	عليها ما يغني عن كادهم و
نا أخذ النفقة والكسوة	ل	المتفق مو سراً كان ومسل	أ	وسوطا كتاب القوي يقع من
ر غيب في الثوب في مالك في التصرف	ف	فإذا قال لعبد أنت حر لا	يملك	أحد وإن عتيق نوى
لحرية أم لا وكذا الوكز	عبد	وكل	كناية	نوى بها القوي صحت و
بقوله لا سلطان عليك فلا	من	قال لعبد يا مولاي عتيق ولا	يقع	بل فقط الخلاف ولو كان أنت
حرم من جلافت مثل الحر	و	إذا ملكك الاستاذ	أحم	مينة عتقه وله فوق الحر
تخير شره بين الموت وتضمين	لذي	عتق قيمة نصيبه	أو	بأهوا تخير بين النكاح والعتاق
يلزم العبد على كل الشرايين	في	نصيبه	أ	كل واحد مطلقا غير مبالغة ولم يفرق الإمام و
حكمت أختا الفرق بين الأسير	الأم	من عتق لوجه الله	أو	لشيطان أو من عتق وعتق المكره
السكران نافذ ولو جاز من	الحرب	مسلم عتق وشق	الحارب	أ
عين على العدة لا عتق بما	حد	وطيه من المال	أو	لله من عتقها ولو جازها مملوك
يرجع المرفوع بغير قول السيد	ش	الموت فاعتق	أو	مديره كونه مبدل لبيعه ولا يسه



و	له استخدام ووطى الامة	وا	لتزويج والايجاف اذا السيد	ا	خرج من ثلث المال فان ضا
و	لم يكن مال سوى ثلث قيمته	ما	اذا كان بين شرفين	الا	ان يبروه
هن	اما ولد من الملاء قصص	ا	لامه لم ولد لا تباع ولا توطى	ما	الوطى واستخدام الا تجازرو
ا	لذات الموطى	سعا	ية وزول عارية بنكاح	شم	ملكها في ام ولده وانه
	مشاركة بولد فاداه احد لمار	ت	ام ولده وطية نصفه		او على كل نصف عمر
ر	اجع به على الاختار والابن	ث	من كل مهاد وبنين	ا	الشركين في امه
	هامة كاب واحد الارث	نا	خذ بقول كاتب ولد		سيد امته وادى السيد
	فان صدقه المكاتب قلنا		يلحقه الولد وان كذبه		سقط قوله
	لو كاتب عرقه على ما قبل	كا	ان مكاتب شرط المال	ا	وموجلا والسيد الذي
	معاملاته تقع مكاتبه واذا		قلنا بخروجه من يد السيد		يظهر من ملكه فيبيع ويسافر ولا
	يجوز ان تزوج بغير اذن سيد	و	الا يملك يتصدق بالشيء	ا	لكثير ولا ياكل وولد من
و	اخر في كتابته ووطى الكاتبة	يلز	م الفقر وارث ما خبا	ه	عليها او على ولد او بغير اذن
	لهما وان اشترى مكاتباه	ادخلنا	ه في كتابته بخلاف ذا	ر	هم ولو عجز المكاتب سح
	من الكتابة الى الرق وكا	ن	ما في يد سيد واداة	ا	لمكاتب عن الم تفسخ الكتابة
دون	وقاله ولده في الكتاب	كا	ان امور بالسبي بحرم	لا	انه اذا احاكم ببقائه قيل

ا	لو تذا كتابتكم على خرا	ن	فاسدة فان ادعى الخرق	ه	ان يفي بيمينه ولا ائق
ل	سقط المال ولا تفسخ	الك	تة بموت السيد فتا	خذ	الورثة منه على حكم النجور
من	اولد مكاتبه غير تان	شأ	ت مضت على الكتابة	ت	نفسها صيرت ام ولد
و	ان مضت على الكتابة	فما	رسلوا عن الموطى	في	ثلث مال الكتابة و
لي	العتيق من عتقه	سكن	طما بال كالكتابة او لا	ا	تدبر وينقل للورثة بموت
ولا	يمنع كونه ذاحم	من	بعتقه من العريف	و	الا فاولام لولى الامر ولا
يضر	ميراثا لابن الابن	عقد	على يد رجل يرثه	ما	اخي اسلم على يد ام لا
رجع	ولا وله كالحيات	فا	لعتاق يقصد الشخص	ما	شانه ان يقتل بالآلة
كل	الاوليا والكفارة فيه	العد	قصد بالاعتقال	و	به الكفارة والدية
يدف	عاقلة والمطاري	فه	سيد اغراضا	طما	ه في الكفارة والدية
بشر	بعد الام وشبه الخطا	ا	ان يقتل بام على صغير	ر	فيه ما في الخطا والماس
كا	ان عن سبب كبر	وضع	مكاه وفيه ما الخطا	ا	جب يقتل بعد غير من
هد	لربا حرق العبد	المسلم	في عداهل الذمة	و	يقول الرجل بالمرأة والصغير الكبير
و	الصحيح بالزنا	لكن	لا يقتل ابنة وعبد	يكون	عبد ولد ولو قتل بكاف غير
ما	لولا وارث	القضاء	نشا عدا قهر حتى	من	جارحه وآلة القصاص



السيف لا يفر وتقطع اليد باليد	والرجل بالرجل والقدم بالقدم	والاذن بالاذن و
شفة بشفة وانف بانف وعين بعين وسن بسن وما قد ر	على ماله من الجروح	
ر غيب القصاص هو كالمباظره	ناقصا وعضو المحي طينم	خبر المحي عليه بين الارش
كا ملا بين الرضي المقتور	اذا اتفق الاولي اطي بالاول	ش سقط القصاص وجب
من المال ما انفق عليه قبل القدر	ر كانا وكثيرا ويقتل بالماز	و اذا حق من القاتل بعض
الا ولي اطي بالرجل الذي ليس	لهم قصاص ولو قطع رجلا	لا قصاص بل عليه ما نصف دية
يد ومن قطع عضو لم يكره	موجود اعطى دية ولو قعد	يكرهه القصاص
ما يجب في العبد عند يوسف	والامام ثمان وعشرون	جذعة وبنات غاصر وصفاق
نحبل من كل منها مثل ذلك ولا يكره	الدية من غير الابل والخطا	و دية مائة بغير عشرين
بنت غاصر وعشرون غاصر وعشرون	بنت ابونا الى اخره	و من القدر القادير زعما
من التورق عشرة الا فدية	مسلم ودعي سواء وقد علم	زوم الدية في النحر واللسان
جفون الغيرة وفي خلقية رجل	ليست تنبت في الذكر والممار	ن والعقل واليد والرجل
ير الاصابع في الشقين والاذنين	بعض ما ذكر في فسطح الاصابع	سواء ونصف الدية في رجل او في
يد وفي اصبع على عشر دية	وتسقط دية الاصبع على الله	وسهم الشجر من الابل ومن ضرب
عضو فازال منقعه فعليه	الدية كما لو قطعه	و الشجاع الحارص عشرة

والدائمة والدائمة والباضعة	والسحق والموضحة واللسان	نحو الهاشمية والقطر والامه
لمن جرح غير موضحة وهو	و فساد ذلك حكومه	و يجب على من اوقع خطأ وطعن
ضرر بفهم عشر دية وفي	المسقطه عشر ونصف عشر	خمس ثلث الدية الخارج او فدية
هسقطه بشبهة فالارش لا	مكرر مع الدية وان اذ هبست	او بصره وكلا فالدية و
ا الارش ويسقط ارش من	بين ابيه سنه فبغيره وكذا	صح حرلعه عن غير ارش ومن
قطع يد رجل خطا ثم قتله	من قبل البر سقط ارش لا بد	وجبت الدية وما انفقه الدية
ر اكبا وجناية غير المكره	قاصدا وساقها واذا لحن العبد	تخير مولاه بين الفداء بالارش
بين تسليمه لولي الجناية	فان دية ملكه وان اعقه	قلا ن يعلم ضمن الاقل من قيمته و
من ارش الجناية ويضمن الارش	متى باعه او اعقه بعد العلم	و ي الاقل من الارش والقيمة من
نفعه كالمير ولم يولد له مال	طال الرجل وطأ نفعه فتر	كه مدة يمكن نفعه فيها من نفع
لو اصطم فارسا فمات اطلاقا	قله كل واحد دية الاخر	واذا ا قتل بعد اخطا فدية و
بها اكثر من عشرة الاف	وان كان قيمته اكثر منها قضى	عليه بمشورة الاف الا عشرة وفي الامه
يجب العبد ولو ضرب	ها مالا فالتقيت عليه	نصف عشر من الدية وان زل حيا ثم مات
سلم دية كاملة ولزمت	ثم التقيت في الجنتين شي ولا تاتي	الذين و هو شه العمد وفي
الخطا عقوبة مومنه سليمة	فا ان لم يجد في صيام شهر	تتابع الا اعطاه لا يجزى



مولى	قبل وجب عليه يعلم له	صا	بر اختيار خسين جلانها	و	حلفهم بالله ما قلنا
و	لا نعلم له قاتلا وتكرار نقص	قد	فانهم حلفوا على الحلف بالثبوت	لا	يحل التماسى ولا ناقص
لرسوا	وانوته ولا يجوز ان وجد	ا	ملت الاشبه فلا قسا ولا	د	ية على زوجة فيهم وكذا الزوج
با	نفسه وخرجه فان خرج زنته	يستى	قيل وكذا من عينه وان وجد	على	دابة يسور رجل فقل قاتل من
يسور	قها دون اهل الحلة او ندا	حد	فالتسامي والديعة على قاتله	ر	بان التمسينه والملاح مثل
ا	هل الحلف او شارعا عظيما	ا	وجامعا قسلا او في ارض	ض	لا عارة فيها فهدى بين قري
لشيرة	كان على اقربها او يمين في	وسط	الما فهدى فان وجد باطني	لزم	اقرب الناس اليه
وا	نقض الولد وما سقطت القسا	ومرورها	اصل الحلف ويجلف الما القسا	ه	ما قلته ولا امل له قاتلا
استمر	الطلب بحلفه شانين	ا	هلها على رجل فهدى عالم	عنهم	
فذلك	اهل الديون ان كان اهل	الطلب	بالقتل منهم عاقلة	و	توخذ الدية من البطا تقسط
ضيولا	قدرة تلك سنين وان لم يكن	يستى	بهم فاقلة قبيلته	و	لا يوفى من كل او اكثر اربعة ادم
حتى	لوم توفيل الدية على هذا	جدا	نظم اليها او بالقبائل اليها	يعد	القائل مع القاتلة و
اذا	قل عسوفى قبل قبيلة ولا	اصد	من البلوغ لا يقبل وكذا	لا يقبل	مشارك عن سلم ولو اوجبة و
لم	يصدقوه لم يحلوها عنه	ومحرو	لونقص عن خسين وكان عالج	لا	تحملة من
يجزى	ه وانيا باخرة وشهدا	يستى	كل واحد من الزنا والكاذب	ر	اياه كالميل في الحلف الما

الى	تدليهم سر ولا ياتيه اوقع	حدا	بالجهر على الخصي هو ويا سوا	ط	الغير الخسين ينفذ على
الرامة	يفرق الضرب على اعضائه وبقى	اكبر	هاشرا كالراس والوجه ويدا	في	الرجم بالشهيق وان استغفر
مقبلا	الى سقوط الحد لو رجع المقر	و	الحكم يتم او في اثنائه كره	ا	سبح ان يلقن المقر الرجوع
ولا	تنزع ثياب المرأة وتواجد	المقد	على طائفة لا يحدونهم بلا	لامام	ولو رجع شاهدكم قبل
الى	الرجم حدوا ويلزم البيت	التي	رجبت يه المجرم والحد	ان	نقص الشهود عن التماس حدوا
انظر	من دار للمري بعد الزنا	فيها	لا يقتضى اقامة الحد عندنا	يكون	محضا بالحد لم يجدوا اليه
سبلا	وشطه الاسلام وتجاوزن	الاصفر	ية والمخوض رقة ولا يقا	م	جلد على يفر حامل قبل
اخذوا	المجرم مع قيام عدوه ولو تسنى	ابنيه	زنا قديما سبع	سبع	قوله لم يكونا الحسن
وقلوا	بقولهم بدو به تعدوا ون	صفى	الذنب على غير الفرج	صا	ان يقولوا ذلك قلت انها
تحرم	على عبد التي لابيها	والتي	سيده وان وطئها بغير	و	لا يحد الرجل للوط و
فا	لا يحد بالهبة لاحد	فيها	كتاب حد الشرب	من	شرب الخمر فاقر او عليه بنيت
تشم	لمنع وجود دليلها	الاكبر	وهو الرجوع ولو فر بشرها	ثم	رجع لا يحد ولو شهد بها
يحد	وكذا الوقايا ما حتى يعلم انه	تسبب	شربها بغير اكرام	ولا	يحد السكران في حال كره
لا	يرضى بقتله الحد ولا من	ي	با قول النساء والبنات	الكران	الحرمه فزوال الف من نفسه
سنة	حتى لا يعضضوا الشرب من	كبرى	الذنوب من	يقذف	محضا انما اقيم عليه حد



الله	يطلب المقتد من الحكماء	وهي	الحدان بجلد بسوط منها	كون	الضرب بسوط وتر كغيرها
في	جوفه خشو وهو الذي	ثمانون مرة	الناليف	النشأ والخصن حبال عتيق	ان ناسم عاقل لا يبايع
الدين	خلوا الا في مقتد وفي لجة	منها	في خيل والزيوت والكاوي	فصله	بالسليم يقتد في اوردية
خلوا	على الام ولا يقبل الصرع	يقال	من الاقارب ولا يحد	من	قذف ملاءنة ولا
من	قذفه ومن شتم	قال	يا فلج يا فاسق او يا	يا	خبيث خرو من قذف
قبل	ان يسلم عز ورفق اليك	شكوا	من اشكال البهايم ووصفها	كقوله	يا وجه الما اري جمال
ون	بلغ بالخير اذ في الحدود	و	اكثره تسمي تورا قله	ثلاثون	بدا وله حبة وان
تجد	زوجك تاركة للزينة	ا	ومتنعة من الفرائض	عز	رها وكذا ان ترك
لينة	ويغرم على المخرج من المن	ل	ويجعل الضرب السدراشد	منه	في غير التارقات المالح
الله	تعالى انما جاز الذي يارب	ا	الله ورسوله ويسعون في	ا	لا ريت الا اليك
تبدلا	الامانة بالخيانة تقطع	شكلا	فيها اذا بشرع من دهم	نه	ولا يقطع باخذ شي
شعر	لمرحه الاعراضه ولا تترك	اربعة	في سرة اربعين دهم	قطعو	و يشترط كونه محرزا
لما	لكه ولا شبهة في السار	لان	تدبر بالشبهة ويشترط ان لا	يكون	من شيء لو ترك
فني	كالقواكه والحم واليقام	الحذ	بالسرة شارب مصنف	شطر	نح وصليب ذهب من مارو
ما	يتاول فيه الاكثار والنجس	الا	ان يكون على الاقطع	مختلس	وخائن وناهب مال

اعلانه

اعد	المسلمين وسارقون	وسط	مفبرم كفا ولا سارق	ر	هم ولا قطع بسرقة
وا	حد من الزوجين للاخر	ان	سرق من مال سيد فانه لا يقطع	ولا	بسرقة من جام اوبت
لنا	سرق في محله والمتاع اذا	كان	بصره وله ملا في حرو	ان	سرق ماله فيه حو كراح
قال	العنفلا ومن اخرج من حرو	محولا	على دابة يسوقها قطع	بيستا	وميد من خراج
و	اخرج منه او اخل وناول	في	السلم يقطع ولا يقطع	كذا	مقوع يسرى و
قد	سقط القطع عن موجب	ا	واشتره ومن قطع في قطع	و	عاد فسرقه لم يقطع ان
تحققوا	بقا المتاع على الحالة الاولى	لو	تلفت الاستعة قطع ولا	ان	عليه التناول والواحد
انهم	اصحاب المتاع سقط القطع	صغر	صاحب المتاع عن القطع	المحكم	نطق له على القولين
في	ذلك ولو خرج جماعة لقطع	يق	فاخذوا ما لان سلم او مسن	ذمي	فاخذوا وقد حصل في
حيز	كل واحد صاحب من هم	موضوعا	لهم في كتاب الله من القطع	من	ان قتلوا او اقلوا او سكا قبل
الطفل	بالحبس او تخيرا	في	من قتلوا واخذوا من قطع	بهم	وارجلهم من قطع
رم	الاموات بالقتل وغيره	الكبرى	ما يفعل بهم وان شاكلهم	ل	الامر واصلهم والاويان
ودوا	العفو عنهم وطالب الامام	فهو	لا يلتفت الى عفوهم ولا يترك	ا	المطلوب اذ من ثلثوا واعد
الفرار	بمنعة او في الضم فليس	بالقطع	لو كان فيهم صغير ومحرر	لمن	قطعو اطفالا ومجنون
فا	الاوياء جمع القتل الى	مشتبه	ان شا واستوفوا من اعضا	اذا	



كا	ان يصير العنب غلا وقد	كل	زيد ليس شرطه فكيف قد	لا	قل فاما الى ان خلت
دوا	ولا يحرم نبيذ الخمر	الاول	اذ الخمر كان للشرب بها	يغلب على الخمر انه لا يسكر	
يحرم	من عنب ما يطبخ	و	ذهب الخمر دون	تشبيه	ولا بأس بالخيلتين ويحل
غير	ما ذكر كنيذ	مسحوق	وحطه وتين وزدة	و	ان لم يطبخ ويحل الانبا في الد
بناء	والزفت والقيرو ولو عكس	خبر نفسه	او يعلج حتى	الحق	بالخلول حل ولا يكره
طرح	شي في الخمر قصد	تخليده	لجوارح	المعملة	كالكلب والفهد والباري
ونحو	ها يجوز الاصطبا	بها	يتمى	الكلب	علا اذ ترك الاكل وطوا
يه	سما ومن يسمي دار	العلم	فقتل سيدا	بحره	خل فان اكل منه الكلب لم يوك
ا	لبازي العلم اكل	وزاد	ر	كن في الصيد	حق مستقرة
مشا	رك العلم كلب	غير معلم	ا	وكلب	جوي لم يسم اطلاقه لم يوك وان حنقه ولم يحرمه
لا	يوك ويوك	اما يسم	بعد	التسمية	لزمه وتجب
مثال	الطائر	بالسهم	حتى	قاربه	و
شر	دعته	الى اسفل	لم يوك	الموضع	تقتل الصيد
معدوم	الحق	بالنبذ	الخرم	فيها	ولو اغتر
الشي	ا قيمته	للاول	وان كان	هو	الذئب

عق	حرم محمد	لعل	الما	كول	غير	وتحل	ذبيحة	المسلم	والكتابي	لاذ
بيحة	مجوس	ومحمد	ورددو	شني	ومن ترك	التسمية	من الذبيحة	سبا	الكل	في حقه
ان	تركها	عند	موضع	الذبيح	الحلق	واللبث	ويجب	قطع	ا	للقوم
والذ	يج	باز	بكل	الرق	الدم	رجعت	ما	ذبح	بشر	فقام
ر	الذبيحة	وقطع	عظمها	و	والابل	تخر	ويكره	ذبيحتها	ا	ذا
خلق	له	شعر	لا يحرم	من	الطيور	وما له	غلب	ومر	سبا	ع
مكر	وه	وما	ذبح	من	غير	الماكول	محول	لحمه	وجلده	على
تناول	من	حيوان	لما	لا	الاستفارة	فيها	الجل	غير	تذكية	ولا يوك
هم	للمسلم	القيم	يعني	هو	عن	نفسه	واولاده	القتل	تجزئ	الشاعر
سيان	ووقتها	يوم	النحر	واليو	الثا	والثالث	منه	والاذبح	امن	الامصار
و	الاجزى	العيان	الغور	والجفا	والرجاء	ومقطوعة	اذ ذبح	فان	توق	اكثر
في	يجزئ	وعجز	الحصى	مشكل	الذكوة	ومن	الذبيح	عجز	ي	ومن
ا	لاضحية	ويطعم	ويستحب	التصدق	بثلثها	والافضل	ذ	بجها	بين	كتاب
ليعلم	انها	على	ثلاثة	اضرب	لا	بعد	الاستفارة	وللقعدة	ان	لا
صار	الى	ملحق	عليه	كفر	عن	يمينه	والقوي	ين	يحل	على



ر	بجوارها وازد ام	بالضع	عليها والتمتع <sup>التمتع</sup> والبال	كذ	لكن <sup>الله</sup> اليمين <sup>الله</sup> يما او صفاته
فا	نحلف باسم من اقاله لا	جدا	نقار ولا نعتد بالنبى	ا	القران الكعبة وحرم <sup>فانقرض</sup>
تا	وباوقد يضر الحروف	الاولى	ان لا يعوذ <sup>اليمين</sup> من	من	القيم والحلف واشهد
كا	نحلفا وكذا عهدا	هو	كقوله ويشاققه <sup>وقوله</sup> <sup>نذرا</sup>	و	انذ بالله <sup>بين</sup> <sup>المسدود</sup>
ة	من الايمان ان يقول	الذى	يحلف هو نصراني او يهودى	حبر	من اجار اليهود وكافروا <sup>يستعد</sup>
حق	يكفر <sup>يكن</sup> بلبس <sup>الذي</sup>	بمكة	بينا فلو <sup>عليه</sup> <sup>غضب</sup> <sup>الله</sup> او	هو	ان اوشار <sup>بغير</sup> <sup>فليس</sup> <sup>بيمين</sup>
حكوا	ان كانا <sup>اليمين</sup> <sup>عقوبة</sup>	معار	ها او صافقة <sup>الظها</sup>	را	وكسوة <sup>عشر</sup> <sup>كيت</sup> <sup>ولو</sup>
بالسا	الصلوة وان شاء	ا	ظهمه كافي <sup>الظهار</sup>	حين	الحجر <sup>بصور</sup> <sup>ثلاثة</sup> <sup>ايام</sup> <sup>واذ</sup>
قدم	التكفير <sup>على</sup> <sup>الحشام</sup> <sup>يجزو</sup>	ليس	على جانب	و	جدك <sup>منه</sup> <sup>اليمين</sup> <sup>وهو</sup> <sup>كافرا</sup>
نكت	بينه في الكفر <sup>او</sup> <sup>الاسلام</sup>	لو	حرم انسان <sup>على</sup> <sup>نفسه</sup> <sup>ما</sup>	و	جدك <sup>ملكه</sup> <sup>لم</sup> <sup>يحرم</sup> <sup>وطيب</sup> <sup>كفارة</sup>
اليمين	ومن نذره <sup>مطلقا</sup>	عليه	الوفاء <sup>ومن</sup> <sup>حلف</sup> <sup>عن</sup>	د	خوليت <sup>لم</sup> <sup>يحش</sup> <sup>بذول</sup>
حرم	مكة او الكعبة <sup>او</sup> <sup>السجد</sup>	ومصل	قوم او كنيته <sup>ومن</sup> <sup>حلف</sup>	ا	ان لا يلبس <sup>ثيابا</sup> <sup>لارب</sup> <sup>قصره</sup>
من	عليه في الحال <sup>لم</sup> <sup>يحش</sup>	و	ان حلف <sup>لا</sup> <sup>يدخل</sup> <sup>الدار</sup>	لا	يحش <sup>بكثير</sup> <sup>فيها</sup> <sup>ان</sup> <sup>حلف</sup>
ا	نحلف لا يدخل دارا الا	يضر	ه دخول <sup>در</sup> <sup>خراب</sup> <sup>واكل</sup>	سمك	لا يحش <sup>من</sup> <sup>حلف</sup> <sup>عن</sup> <sup>ومن</sup>
على	ان لا يحكم <sup>زوجة</sup> <sup>فلان</sup>	فو	قع انه <sup>كلها</sup> <sup>بعد</sup> <sup>طلا</sup>	فما	حش <sup>والا</sup> <sup>شرب</sup> <sup>بجدة</sup>

ضم	اليه من يانها باناء <sup>وشر</sup> <sup>به</sup>	لم	يحش او كحلت <sup>ولا</sup> <sup>يحكم</sup>	عبد	فلان <sup>ولا</sup> <sup>يدخل</sup> <sup>داره</sup>
فزال	ملكه او دخل <sup>فلا</sup> <sup>والا</sup>	المتجه	كثيرا <sup>فلم</sup> <sup>من</sup> <sup>حلف</sup> <sup>نكلمه</sup>	و	هو <sup>يسمع</sup> <sup>انه</sup> <sup>ما</sup> <sup>يحش</sup> <sup>ولو</sup>
النشا	ثم ظهر انه <sup>المحلف</sup> <sup>عليه</sup>	فاربية	اقوال <sup>احدها</sup> <sup>ان</sup> <sup>يحش</sup>	ان	كان <sup>سمع</sup> <sup>صوته</sup> <sup>قبل</sup> <sup>ومن</sup>
ظهر	انه <sup>غير</sup> <sup>المحلف</sup> <sup>عليه</sup> <sup>لم</sup> <sup>يحش</sup>	و	لو <sup>ظن</sup> <sup>انه</sup> <sup>المحلف</sup> <sup>عليه</sup> <sup>عند</sup>	صدور	الكلام <sup>ومن</sup> <sup>حلف</sup> <sup>لا</sup> <sup>يدخل</sup>
الدار	فوقف <sup>على</sup> <sup>سطحها</sup>	ا	ودخل <sup>هل</sup> <sup>يزها</sup> <sup>ما</sup>	حش	وان <sup>وقف</sup> <sup>في</sup> <sup>الباب</sup>
نظر	ان كان <sup>يحش</sup> <sup>او</sup> <sup>غلق</sup>	لا	بواب <sup>كان</sup> <sup>خارجها</sup>	فلا	ومن <sup>حلف</sup> <sup>لا</sup> <sup>ياكل</sup> <sup>الشوا</sup>
صرف	الى <sup>الحم</sup> <sup>ون</sup> <sup>الباد</sup> <sup>نجان</sup>	و	الجزر <sup>ومن</sup> <sup>حلف</sup> <sup>لا</sup> <sup>ياكل</sup>	الروس	من <sup>فلا</sup> <sup>يأكل</sup> <sup>في</sup> <sup>الروز</sup>
و	من حلف <sup>لا</sup> <sup>ياكل</sup> <sup>خبر</sup> <sup>ايمته</sup>	المعاد	في <sup>الامصار</sup> <sup>دون</sup>	ما	يشتري <sup>حلف</sup> <sup>على</sup> <sup>الشر</sup>
فشرى	على <sup>وكيله</sup> <sup>او</sup> <sup>بيع</sup> <sup>لم</sup> <sup>يحش</sup>	كل	من <sup>حلف</sup> <sup>لا</sup> <sup>يتزوج</sup> <sup>فلا</sup> <sup>في</sup> <sup>الزوج</sup>	ظهر	حش <sup>ومن</sup> <sup>حلف</sup> <sup>ليجلس</sup> <sup>على</sup>
ا	لا يرض <sup>فليس</sup> <sup>على</sup> <sup>حصر</sup>	جسم	موضوع <sup>على</sup> <sup>الارض</sup> <sup>لم</sup> <sup>يحش</sup>	لو	حلف <sup>لليجلس</sup> <sup>على</sup> <sup>غير</sup> <sup>حطب</sup> <sup>طيب</sup>
و	تحت <sup>بساط</sup> <sup>او</sup> <sup>لو</sup> <sup>كالمقعة</sup>	مولى	من <sup>يريد</sup> <sup>احدهما</sup> <sup>الآخر</sup>	المحلف	عليه <sup>لا</sup> <sup>يدخل</sup> <sup>ولو</sup>
قال	الا انام <sup>على</sup> <sup>اشر</sup> <sup>فنام</sup> <sup>عليه</sup>	و	فوقه <sup>فامش</sup> <sup>او</sup> <sup>لوقفة</sup>	من	الحش <sup>ومن</sup> <sup>حلف</sup> <sup>ببيت</sup>
هو	المشيل <sup>فلا</sup> <sup>يدخل</sup>	كل	افله <sup>الى</sup> <sup>الاستطاعة</sup> <sup>فالظا</sup>	ه	الذي <sup>يها</sup> <sup>احدهما</sup> <sup>دون</sup>
قدرة	ته <sup>ويطلق</sup> <sup>الدم</sup> <sup>على</sup> <sup>اليمين</sup>	مولى	من <sup>ايام</sup> <sup>مجموعها</sup> <sup>المشترى</sup>	لم	يفر <sup>قربان</sup> <sup>اليمين</sup> <sup>والزمان</sup>
هذا	ومن كان <sup>بميت</sup>	حادثا	بلفظ <sup>ايام</sup> <sup>فهي</sup> <sup>ثلاثة</sup> <sup>ايام</sup>	ولا	يكلم <sup>ايام</sup> <sup>فهي</sup> <sup>ثلاثة</sup> <sup>ايام</sup> <sup>وزها</sup>



الى	انها ايام الاسبوع والشهور فكلها عشرة اشهر ولاهي ما	ينطلق عليه اسم العام ومن
حلف	ان لا يفعل كذا منع	جسمه عن ذلك الفعل ابدأ او لي فعلت كذا بفعله وخروج زوجة
بغير	اذن زوج كان حلفه	حادثاً على ان لا يخرج بغير اذنه بوجبا الحث و
يبقى	اليمن لان قال ان كنت	فالثاني بعد الاذن الاول ليس شرط لو حلف لا يستدعي منع الى الظهر
وخر	ج به الشافعي يطلو الا كل	من الظهر الى نصف الليل والسؤال الامام هو من نصف الليل الى الفجر وانما
يقضي دينه عن قريب	حسم	دون الشهر او البعيد فسر بآ كثر من شهر ولا يسكنها فذكر
النيا	او المتاع وخرج حث من	حلف يصعدن اسماء او حلف ليقبلن الفضه هـ
د	خلف في اليمن وحث عقبتها ولو	غير يوم او قضائته فمهر مستحقا للغير ولو زوفا الا حث
و	ان وجد صاحب حث ولو حلف	لا يقض دينه الا دماً فقبض بعضه لم يحنث بقيضه
و	هو متفرق وان قبض في زنا ولا	يشاغل بينهما الا بعمل الفرج والحزم بحث ومن حلف على
ات	يا في البصرة ولم ياتها ما ش	حث باخرجه من عمره لا ولا كتاب الدعوى
طا	لبحر هو المدعى وهو الذي	لا يجبر على الخصومة عند الترك وللدعي على تسمية من ادعى
شيا	معلوما جنسه وعين قد من	المقادير فان كان ميتا في جور بلد على كف اخا البشير
ا	فيه في المدعى وان لم تكن	المدعى حاضرة ذكر قيمتها و ان ادعى عقاراً ذكر قدره
و	ذكرانه في المدعى و	انه يطلو البصر وان كان حقا في الذمة وذكر قدره وانما

صحت الدعوى بشرطها	ل	القاضي المدعي فان	جا	بالا مرقى على ولا اطلب
احضار بينة من المدعى	فا	ان عجزها وطلب اليمن	و	ان قال لي بنيه حاضرة وبنو
خصه واخذ كفاً بنف ولا يحكم	بره	اليمن على المدعى لا قبل	ن	المال باليد بالملك المملوك
طلب من الحاج بيته و	مقضى	على المدعى بالتكليف	ا	اليمن وينبغي ان يقول له اعرض
بمينات ثلاث مرات و	بد	ان لم تحلف قضى عليك	ل	لدعي ادعى فان امر قضى عليه
بالتكليف ادعى عليه به	و	يستنع تحليف المنكر ان كانت	صدقت	في النكاح والرجع والنفقة
المرفوق ولا يحلفه الا في الحدود	فلا	يحلف فيها ولو ادعى ثانياً	ل	اليد عليها لغيرها و
قا	مينة كل واحد على الشئ	المدعى قضى به بينهما وان	و	احد منهما تكلم لمرأة واقاما
را	بعضا المرأة من صدقته	منهما قضى به وان ادعى كلهما	ا	اشترى هذا العبد واقاما
نخير كل واحد بين ان ياخذ	النصف	من العبد الثمين ولو حلف	ا	احد الاخر في تاريخ كذا قضى
منع	غير صاحب اليد وميتي	جسم	ذكر التاريخ سنيل القاضي	كل واحد من سبب فان ذكر كلاهما
شرا قد مدعى الشرا وادعت انها	بي	تزوجت واخر شرا واما او	بر	عن قبض واخرية وقبض
ا	ولو اقامها خارجا قدم	القديم	تاريخا او الخارج بيته على	و ذواليد اخرى على الشرا منه
قل	به لنديا واقام كل منهما	البيته	ولا تاريخ لهما سقط	فا
الهم	ان يسند الملك فيها الى	ثالث	بان يقول هو ملك فلان فلو	ج



ما ذكره من خصومه وبينه وبينه	فهو	ذلك ما اذا ثبت انه غصبها	و لو ادعى على قاصدا ليس
لك على ذلك استخلف فان نكل عنها	بعض	الدعي كما اذا نكل في ادو	منزله بالتصاير وان نكل في
النقل جليل يقر ويحلف عن موجب	لغسيم	ولا يلهي الا في شرفها ولا في	من وقال للدعي غير معين
ملك فلا يغايب ويغيبها لم ينفع	منه	ولو قال للدعي ان كان	بي بنية حاضرة قيل انقصه
توق كذا بنفسك شرا ايام	و	الا امر بلفظه الا ان يكون	على المهر فقد جاز القاضى ولو قال
الملك استقل بالشر من ولو قال	لقل	الذكر وودعيه بلا بنية	كل بين وجبت على المضمين
من جرحه في الله تعالى غيره	و	تلك بذكر ما شاف البر	والتمر المتعلق بالله تعالى و
لما تقر ان الدين بالله استنع	كل	يغيره كالطلاق والنكاح	و يحلف اليهودي بالله الذي
انزل التوراة على موسى والنصراني	يسينه	بالله الذي نزل الانجيل على	فا كان من الجرحين بالله الذي
فطر النار والحيات يحلفوا في بيوت عبادتهم	ولا يلفظون	جهر	عليه السلام ان يقر في كونه الذي
تحرر اليه العتقة ما عدا ما عدا	للف	فجحد استخلف بالله ما بينكم بايع	ونكف من تخليفه بالله بنية وفي الغيب
والله ما يتخذه على و	حال	من تخليفه ما غيب يستخلف	عن الكحل بالله ما بينكم بايع
بالله ما نكحها ومن نكح	ث	عنه بطلاق يستخلف بالله	ذكر تيسر ما بيني الان وداري
نصر اني مثله اذ باع آخرها	فبعضها	وهو النصف بغيرها	الذي خام يدعي الكل واقام بينتين
اي ثلثة ارباعها وتمام	النصف	بها عند الامام وقال	صحابه اي بينهما الثلثا والوكالات ا

46

شهر بانها في ايديهما و	حسيم	عنها ولما سلم نفسها	اعلى القضا المطلق
بالمصداق والدفوى	الحادثة	في شتر كذا	لا اذ اتاها جارية واقام كل بنية
رفقه انها تحت عندها	فا	ذكر ان اريخاوس الدا	بني يوفى احد يمين سلت
الى صاحبك التايخ واشكل جعلت	بينهما	وان ناعها ركبوا	خبرها كجرحا قدم الكسبي
جرحا وكذا اذا ناع جرحان	بغير	لا حدهما عليه	حل فاستل الى به واذا اختلف المتباينان
في البيع فادعى احدنا والبائع	يع	اكثر منه واقتر البائع	من البيع المشتري اكثر فربما
عصبة من اشهر على ابنته	وان	اسبب بينين كانت المسئلة	لا زيادة و الى فان لم يكن بنية قبل المشتري
كانت فادعى البائع فان رضى	البائع	وقيل للبائع ما اذا اشترى من	البيع والافسخا بالان
لم يفعلوا استخلف كل واحد	من	صاحبه بينهما	لث ترى فان حلفا فسخ ما بينهما
شرعا فان كل احدهما يمين	الذي	ادعى الاخر وان كان جلا	فهما في اليمين وفي شرط الخيار
رجعا الى قول منكر الخيار	الجل	بينه وكذا اذا كان العنا	د في استيفاء بعض الثمن فربما
لا تخاف وكذا لا تخاف عند	سفي	فيما اذا الفق البيع	بلاخذ با لذي قال المشتري وقال
تبقى قيمة الهالك فيع عليها	عد	م	الحديث ثم اختلفا في ثمن فلا تخالف عند الامام
وان رضى البائع بترك	الهالك	مكن من الخالف ولو اختلف	الوجبا في المهر واقام بينتين
لا بد بنية المرأة من اجل	بينته	و	لكن على بينتها دون بنية الرجل واقامت بنية فقط



لواحد منهما عملها او لا يتبعها	لها	ولم يفسح بحكم المثل للمرة	فان كان المثل كما قال
هو او دونه قضى قال	و	ان كان قدرا اذ كان قسما	واكثره اذ كان قسما
للمرة المثل او خلفا في لباة	لا شيء	من المعقود عليه مقبوضا	شرع الرد وبقيت المعقودات
بقول المستاجر او بعد قبض شي	من المعقودات	فما بقي منه	والقول في الماشي قول المستاجر
شرع خلفه بين الكاتب وولاه	الكاتب	فلا يخالف عند لا	ما
هو له وما يصح لها فهو لها	ما	يصح لها فهو لها	فان كان في الذين
تكون الاشياء التي تصل للنساء	للرجال	الباقى منها ما قال ابو يوسف	بأن المرأة ما خذت من غيرها
ملك الزوج ولو باع جارية	فاستبطلت	فادعاها البائع	وكانت شهره اقل من سنة من المعقودات
هممنا بفسخ البيع وراينا	تقديم	امية الولد البائع	وانما المشرع
فانجات به لاكثر من اشهر	فدعوى	البائع مردودة	ان لم يصدقه المشتري ولو مات الولد
خاض البائع في الدعوى فقد	بعضها	من البيع	لم يثبت استيلاء
اليهم البائع جميع الثمن والاربع	الجسم	الموجود فقط ولو ادعى	التفويض الحق نسبهما
بكِتَاب	الشهادة	تلتزم من عند	بنى منها اذا طلب الى الشاهد من له
حق فيها والشاهد فيه مدان	يستمر	ما وله اطهارا والنشر افضل	الا انه يجزى ان يشهد بالمال
ا	تسرقه بقوله	اشهد اخذ المال	بقوله سرق المال والشهادة

ر	جال اربعة ولا تقبل فيه شها	د	ثانيها الشاهد
ا	شئين من الرجال ولا تقبل فيها انبي	وما سوى ذلك من القوي	عليه
وجب	بالشهادة او غير ذلك	مثل النكاح والطلاق والوكالة	و الوصية ونحو ذلك
الولادة والبكارة وفي عيوب	و	في كل ما لا يطعن عليه الرجال	نساء
ادا	وما بلفظ الشهادة	العدالة فان لم يقبل	اشهد قال علم
علي	لغير عدالة المسلم الا في	وقصا من فاته شخص عن شهاد	بها وان طعن الخصم في الشهادة
يسأل	عن حاله سر وطلا والقضا	يا	التي تحملها الشاهدين
ا	البيع والاقرار والقبض	سا	احكام الاحكام فاذا اشيع
الى	الشهادة فيقول اشهد ببيع	ا	شهادة البيع ولا يثبت بها بنفسه
الشاهد	لا يشهد على شهادته	لا	ان اشهد وكذا لو شهدا
قوله	ولو اخطأ نفسه قبل	قران	النظر بالذكر ولا يقبل شهادته
تأب	بلا شهادته لو ولد ولا	بشوا	به واجداده ولا شهادته
لعبد	ولا المكاتبه ولا	اصا	نه ولا شهادته لغيره
واخبره وعنه ولا تقبل	من	مخت وباتمة ومد من شرب	ومغنية لله ولا يقبل
بر	لها من تركب في الكبار	جميع	ما فيه حد ولا يقبل من قبل



عربي الى القار بالزرد وا	لي	لا تسطح ولا ينفع	فلا من ربا كالبول والاكل على الارض
من يسلط وشهادة الفرق	تقبل	الاخطابه وتقبل من بعض	امل الذمة على بعض ولا تقبل
فما شهادة الجري على	ذقي	واذا كانت الحسنات	لستنا مع اجتناب الكباير
فا شهادة مقبولة و	تقبل	الشهادة من الاقل	من الحي وولد الزنى والفتى و
د عوي المشهود له ان وقت	كما	ادعى شهادة شاك	رد كان خالف ولا بد من اتفاق
على اللفظ والمعنى عند الاما	م	فلو شهدا معا بالف	يتم رافقه الفين لم تقبل الشها
ا وشهدا معا بالف ولا اخر	بالف وخمس	الفاء وخمس	قبل شهادتهما
هنا لو شهدا بالف وقال	و	تضمنها خيما قبلت	الشهادة بالالف ولا تسلم في الشهاد
اليه شهادا اخرى ينبغي للشاهد	ا	ذاعلم ذلك لا يشهد بالالف	ملا نه ا على كتم الحسنة او انه قبل
الخبر بكنه وشهد اخر اذانه	انما	قل بالكوفة واجتمعوا	الحاكم لم يقبلوا فان ثبت
زال اعتبار الثانية ولا تقبل	من	شهد يخرج مجردا وليس	تكن ان تشهد بانقائه الا
في النكاح والدخول والموت	وولاية القاضي	فانه	يشهد بها ولا ينفع اجبر
يو ثوبه والشهادة على	تصح	فكحق لا يسقط بالشبهة	ورفضوها في الحدود والقصاص
متى اشهد على شهادة	فله	ان يشهد اثنان على	ا برشهوده ولو اشهد
لا تقبل شهادته وصحة	الشهادة التي	تكون على الشهادة ان يقو	ل الاصل تفرع اشهد على شهادتي

با في شهادته فلا	ن	اوعند كذا او شهد به الذي	اقره على نفسه وتجاوز
يقبل شهادته على نفسه و	كذا	يقول شاهد الفرع عند	ملا
على شهادته انه شهد فلا	ا	قرعه بكذا وقال اني اشهد	في كذا لا يقبل الفرع على
فيه سوجور فان اتوا غاب	ولو	الى ثلاثة ايام قبل من الفرع	وكذا لو منع من الحضور
ولا تقبل من الفرع والاصل	نا	اكرها وتعديل الاصل	افضل من السكوت عنه واذا
خلا الحاكم من التعديل نقول	ان	الحاكم يحث عن الحسنة	من ظهر انه شهد ورا
الحاكم اشهاره في السوق ان	كانت	شهادته غير اله وان كان	العامة ضربه وجسه كتاب
فيه الرجوع عن الشهادة	الشهود	اذا رجعوا عنها قبل	الحكم بها سقطت او بعد لم يقبل
ا تلفقها ولا يصح	رجوعهم	الا يحضر الحاكم ولو شهدا	بما لثم رجعا بعد التلفيق وان
ز ا حلا من ضمن النصف	وليس	على واحد من ثلثة شفي بجمع	شطر المال اذ لم يجمع قبله وان
مع الرجل امران يجب احدهما	طا	لها الحكم عليه بالربع و	ر بضا طابها بالنصف
وا كان معه عشرين سو	ثانية	لم يلزم من شئ ان يثبت	فعلها وعلى من قبلها الربع فان رجع
امرهم الحاكم يدفع	ما لزم	بشهادتهم على	الرجل ان يجمع وحده سدا
و ان شهدوا بالنكاح على	امراة	بهم المثل ثم رجعوا فلا	ضما ان عليهم او باكثر منه و
اجتمعوا على الرجوع ضمنوا	الرايد	فا	ان شهدوا عليه بيمين بالقيمة واكثر فلا ضمان عليهم



مع	الشهادة نقص النقصان	لمن حكم عليه على رجل انه تلقى المرأة	قبل التزوج ضمنوا نصف ما كان
فر	وطا او زوجا او شقيقا	فانما ختمت عليه او قصاصا	فلا تصح منهم الا في النكاح والزوج
الفرع	ضمنوا اول الاصول لم تشهد	الفرع على شهادته لم يكن	القصاص عليهم او شهدناهم
وقد	غلطنا ضمنوا اول الشهود	الفرع كذب وهو الاصل فلا	في قولهم اربعة وثلاثون
محض	ورجع شهود الاصل	رجوع للزكينة ضمنوا ولو شهد	هذا باليمين واخر اناته
كا	ان علق شرط ثم رجعوا فالقضاء	على شهود اليمين فاستكابر	فيه ادب القاضي من
روا	من نفوسهم الذين يتقوا بانهم يؤ	دون فرضه لا باين يوم القضاء	وهو من ثقتهم بنفسه بذلك
مكر	وهو ويجوز ان يولي الشخص ان كان	من اهل الاصل او في ارضه	لشاهد ولا ينبغي للابن ان ينفق ا
ها	ادفتره بل يسلمه الى يده	المولى على ان يظفره ان حبس منهم	فمن اعترف بحوائزته اياه
وعند	الانكار لا يقبل قول من	غزل الابنية فان لم يقر	عليه ويجلس القاضي في بيت من بيت
الله	ظاهر الحكم ونظر في الوديع	عها وفي الوقت لا يقبل مديته	الامن ذي حم نله عاب ذلك
من	قبل الولاية ويعود في محض	الحنازة ويحضر الدعوى	ولا يضيف للمحضرين الا في
كا	ن قايين من وجد في المجلس	موجود من الاضام في الجلو واليقا	لا قال ولا يثبت الملاك في
ر	نقض تلقين الحجة لقين الحجة عنه	فاذا ثبت الحق عنه	ولم يثبت له امره بالنقض
هم	به فذا كان محبس ان قال	لا ادفع فيما حصل بعد المهر او بشر	كائن في غير ان ادعى الفقر
ولذلك	عزمه اثبت له ما الاحبه	شهرين وثلاثة فان لم يقر	على سبيل ولا يحول بينه وبين غريمه

من	وجب لولده على حق غير	في	الاتفاق لا يحبس به	ونقد قضا التزم في غير حد قصاص
كا	بالقاضي الى اخره	بمنه	على من كتب عليه من النار	شده به عند حكمه على الناس
ر	من الشهود عليه	وينتج	الشهادة على اربعة الكبار	بالمكتوب اليه الابنية تشهدات
هذا	كاتبه فلان القاضي ويلزم	ان	يقول الكتاب عليهم	ما انا جنة ثم يجمع فاذ وصل الى القاضي
منه	بجفنة الخصم ونظر خنومة	كانت	كاهن ويشهد ان هذا كتاب	وا انه وادعينا وسمه لنا في
لنزول	ريته التلبس ببقعه على	الخصم	ويلزمه بما فيه وليس	لنا العناء في حد قصاص الغرض
منه	جواز الاستعانة بل لا بد من	شوط	ذلك في تفويض القضا	واذا رفع اليه حكمه انشا امام جاف
الشه	او الجمع او يكون	مستد	الضعيف لا يقضي	لاما خصمين في عيبه الا في
جا	ان يحكم رجلا رجلا واذا	طا	عاصمه ورضيا به نفذ ما	بعينه اذا كان نكاحا لا كافر
بالفسق	ومحذور فقذف ولا	العبد ولا من هو في من القبي	وزي	رجوع احدهما امام من الحكم
لشرب	بالحكم فاذا حكم نزلت	القضية	ويجوز التحكيم في غير الحدود	القصاص ولا يقع حكمه الا من انسان
وا	بطله ان الفدية	وتو	فقضى على العاقلة	وقدم خطا لم ينفذ ما حكم به ويقتضي بالنكاح
الحدود	كأمر بيانه وجعله	حكا	لا يوبه وولده وزوجه	غير ما ينفذ كتاب القسمة
يفضي	للإمام ان يصب قاسما	وسر	زوجه من بيت المال	القسمة
د	نقض قيمته بغيره وهو	القاضي	الامير الناس عليها	ونزول على القسمة يكون عالما بها



فجج	من اثناسيوس	القسيس	وكانوا في ابيهم	وغيره
ضعف	قولهم	وطيئنه	اما مقام	واما
وا	ان سند	قولهم	والمقسم	من
جميع	الايمان	وان لم يذكروا	منه	فانه
لهم	بطل	العدم	وان كان	فصل
وغير	على	القسم	فلا	فصل
وا	ان كان	جنسين	فلا	فصل
على	قسمه	بغير	وجام	فصل
القاضي	يطلب	من	حضر	فصل
لقا	من	ان	يستم	فصل
فجا	وطلب	القسم	وتقسم	فصل
وا	رعا	كأن	هو	فصل
لهم	البناء	وعدا	الانساب	فصل
ومن	خرج	اسمه	اولا	فصل
قبل	لم	يشترط	مال	فصل

وصد	رذرا	عابلا	وغيره	وصد
قو	الاولاد	ولو ادعى	الغلط	وصد
افك	الم	تقنية	ولو قال	وصد
هم	ببعض	شي	زيد	وصد
واعتمد	الرجوع	على	شركا	وصد
كل	من	قد	على	وصد
كاد	فصل	غير	وان	وصد
علم	عن	ان	لم	وصد
ونصف	من	المرأة	ولو	وصد
سوا	عن	فاذا	على	وصد
محل	او	الرسول	ببعض	وصد
فا	ذا	المرء	وقصد	وصد
لم	لا	المرء	وصبر	وصد
تلف	ماله	ان	يضمن	وصد
قبل	من	اكره	واكره	وصد



هم من الاكره لم يتزوجته كما	التيير للبحر فوض كفاية اذا	تحملة بعض من ثمنه اذا جاعده
كسبل فانيه على اهل الناحية	الكفار واجب ولهم يبدون ولا يجب	على صبي وعبد وامرأة واعمي ومعتق ولا
على اقطع واشل ولو هم عتق	من الكفار على بلدي واتو	طرها نخرج النساء والعبد غير اذنه
الرجل اذا حاصر وقرب على اهلها	اما هم الى الدخول في الاسلام	و يجب عليهم الكف عنهم والاطلبون الحريه
ما لم يبدوا ما فاذ بدوا كل فرد	منهم بالمسلم وطيلة العدة	التي لم تبلغها الدعوى لم يقابل
ما لم يبيع الى الاسلام فان ابو	او اصر واجاز منهم بالمتخوفين	ل الماعلين وحرهم بالثأر
تدافع الاخرات عنهم ما لم يكن ولو	فيهم سيرة وترسو ضلالات	عنها الذي ذكر اذ ارضى ابي عليهم
قصد الكفار ولا بأس بالخراج	النساء والمساكين اذا خرجوا الى	العدو ويجمعون فيه عليهم
ويخرجون الا بطرف نافية ولا تقابل	الزوج ولا العبد من السيد	معانهم ولا تغزو ولا تغزل ولا
احاط عسكرياتهم لا يقتلوا المرأة ولا	اعرى ولا صبيا الا ان يكون له	يد في الحرب او رافيه ولا
بأس بالقطع مع العدو	و مع طائفة منه لمصلحة	عنها المصلح وفي حال القتال
كل من خرج من ارضهم ليسا	ز اعنه الرق ولو في نخل	اهل الحرب معهم وقائمهم وكذا لو
خا نوا ولا يندب اليهم اعداؤهم	جدد الخيانة منهم بانفاضهم	البائن بل يقاتلهم في المعسكر بعد القتال
فقد علم اخذوا وجده من الفوكة والطعام من مال من	كفر	ما لم يقسم بالبيع ومن سلم منهم
وعقوبة الشريعة بانقيادها احر	ز نفسه وصغير ولد وانه	ولا يحل له كفره واذا نظر بالدار فقاروا في

معها من الاولاد فهو في ما لم يجد	في طفلها من نسله في ومن	المعتقة سبع السلاح للحرب وعند مقتول
عجز عن فك الاسرى لا يناديهم يا	سراهم ولا ينفك بصغير منهم	صغيرة سنا ويومن الرجل والمرأة وعند
سيدة ولا يقبل في ولا ستاة	ومن خافته فساقله وافته	كانت امور ابيه قيمة وان شأنا او قريبا
الحرب على ما كانوا عليه وكفهم	حليته المخرج وفي الاسارى اقل	او استرقا ولو كان بدار الحرب
فجذب له الغرم على الرجوع ومعه	و لم يمكنه نقلها الى بلد والى	غيرها من دور الاسلام بجماعها
عقرها ولا يقسم غنيمة حتى يصير	متصلة بدار الاسلام وان لهم	لشدها كونهم ولا حق في الغنيمة لمن لم يقابل
هل السبق يقول في ما نجا	كقولنا في امان ذي ولو غلب الترك	واخذوا فرو عنهم واموالهم ملكوها ولو
ر منها الذر فخلينا من ملنا	كلنا نأخذ من ذلك ولو غلبوا على	الاياس منها املكوها فان لم نأخذ
ما اخذوا قبل القسمة فهو لنا	كان قسم خفاء بالقيمة ان اجرو	من دخلوا في الحرب جارا فاشترى ذلك
وعده الى دار الاسلام غير مالك	هذا ان شأنا اشترا بالثمن الذي	الله به وان شأنا ولا يملك ملكا
هل الحربام ولد ولا يملكونا	انسانا متبدا ولا خراونك	المكاتبين والا حر ولا ابوعبد لا يملكونه
به ملكوه وذا لم يكن الا اقام	ما عمل فهو يقسم الغنيمة ايسداع	من غير عتقهم في دار الاسلام غير
لالمال بينهم والاتباع غنيمة قبل	حيوات كانت اوزير ومن بابل	من المائتين لا تحله في الغنيمة ومن لم
حتى ضل الغنيمة الى دار الام لا يطول	كل نصيبه وحر من على الجهاد	الله وينقل عليه فيقول قاتل الله
ضاق عليهم قسمة كل اربع	حياة ولا ينقل احد اخر الى	الكفر الا من كفر في داره



عليهم	من السلب قبل ان ينال الغنمة	وان القاتل وغيره من السلب	تصدع للقتال به من يات الى الله ورسوله
الفضا	التابع لدار الحرب لا يفتقر	جسمه	للقفر ومنع من ثمنه
وصلوا	بانفاة بعد الحرب	كل يعطى	ما اخذ في حقه يقسم على الكل
سلب	للمرابطة	كلها	مع من لا يعطى احد
فيهم	اخذوا من من اخذوا	كان	والمال وقت الدخول
الا	ما جلا للفارس	هذا	القسم لا يلدق وصي
زائلة	من الابل وفي من ثمنها	انسانا	يما ولحق السكين
فلا	يعطى فيهم	فهو	قد سقط بموته
عس	عليها	او غير	جوا
الله	في اخذ شي من ثمنهم	الله به	واذ قد عالج
مخلف	الشرع بالخروج	واما	من
وعاد	ويبلغ سنة	حلب	الجزيرة
رسلا	من اخذ	ويعتد	من
ان	او يفتل من	اقولنا	في المخرج
الله	الى اقصى	كل	السود

عز	وهو الذي	عند	التوكل
ذوا	عشروا	ووجده	تقرر
انتقلت	اليها	اما	البصر
امثلة	عشر	في	وفي
فعلوا	عنه	او	او
هناك	اخذ	او	او
واقبلوا	اعل	من	من
صاغرين	وضع	في	في
واصح	فقير	او	او
ولذاتهم	وتوخذ	من	من
فويار	وتسقط	او	او
خائين	من	مكتوا	الله
وقلا	فيهم	او	او
الشوم	سب	او	او
ارض	في	او	او



هم	بقتل رجل قبل عرض الاسلام	عدد	مه مددا ويزول ملك المرتبة	ما	له ذوالا فز لا فان رجوع
نفي	بالدخول في الكفر وتركه	فر	صحت على من امور الاسلام	عنه	ما ملكه حكمه بالسلامة
واحد	او صحت الى الاسلام	د	تيز كوفي وانقوبدار	من	معتق مدبره ولم يزل
مع	الاسلام لورثته المسلمين	ما	استدامه من انسان	ط	عله بالردة ما كتبته
سليما	من الردة من كتبها ولو	وتصرف	فقره من تلك	الستة	فان سلمت فذات وانا وقل
نمك	بضاده او لو عاد فوجد	من	ورثته اخذ وما نصرت	فهو	صح ويوخذ من نصارى بنى تلب
لله	ضعف قوة السلم اذ ليسوا	مع	غيرهم وعدم من ميا	الحق	وما وجاه الامام من حقوق
العالمين	ومن هذا يا اهل المي	مضا	الى المسلمين كالشعور	ولما	فيه مصلحة وطلباء والقضاة
وقد	رئيه اذ انا المقاتلة	و	لوتقلب لمون على بلدنا	تم	دوا على الامام عادم الى الجاهل
ترزع	عنهم شهم فان استمر	افالم	متصل	بالتدبر	وبداده بقالا فم
رعاية	للاسلام ويقال لهم	لام	ومنهم	اموالم	عنهم بالاحذافا
السلام	من اموال البلاد التي غلبوا	عليها	كالخراج	والشرا	ناخذ ثانيا ونجرا
وجبت	مخالفة ابو يوسف	في	لقبولنا	بنوري	تلقا
بهمنة	من الزينة ولا يبر	وقال	كلما كان	من	ساج
وتد	عن الما على الرجل بالذقة	هذا	في غير الحاتم	والمنطقة	من

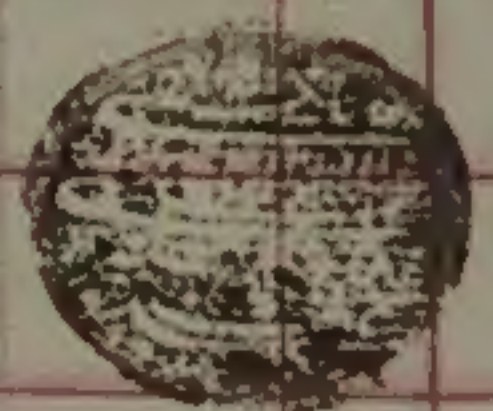
سنام	البغ من الرجال الذقة	الانسان	يحرم عليه كل الشرب في الذقة	في	الفسد ولا يابى البورق وغيره
الشرب	من القصف والركبة	فهو	بالمنصف	والمساجد	الذقة وتحقق
كراهية	خنة الخصى لا يابى	الحيون	غير الادنى	بائر	على الخصى
ويحد	في الما لة بقول الفاسق	وكل	امراة	ليست	للاه
عصبة	الحام في نظر الراس	والصند	حيث	خشي	لا ينظر
ونصر	يحوز	نظر	طريق	الى	محل
السر	من اجازته	نظر	واما	الخصي	فهو
بيت	ما خيلنا بها	ونظر	من	ملوك	اما
الحرم	مع العيص	من	يعلمه	خملو	ابن
وعظ	من حضر	وليس	بغير	ض	ولا
متعد	للك	الاجازة	ور	او	لجوازها
حرم	ولا يجر	من	صحي	ولا	بأشارة
واقطع	من مكاتب	وقاوه	رسا	ايه	بام
جمع	ورثته	ان مات	عقب	موت	الموصي
المتردين	عن القبول	لا اذا	كانوا	قلوا	عند



والدين	بالسكوت حتى يوتى والما	واما	يردوا وصيته فان ردوا	احدا الوصية يخرجها القاضي بالرد
واصبح	قابلا اعتبرنا قبوله من غير	استنا	خلافا لرفاهه قال لا	اقبل قوله او بالثلاث فوهم بعد
الاعداء	بالموت قبل موته	العالمين	فان اعتذر الميت بالخروج	للعقد حتى يخرج فاذ اطلع
علا	عذره استبكت ان شكى الورثة	المقدم	عليهم بالوصاية لا يقر له الا	من ظهر رخصا استدوا مقام عبد اعلى
ما	له او كافرا او فاسقا يخرج به	ينج	غيره او عبد نفسه على وثقة	الصغار صح ان لا يكون له من
ا	لورثة كبير ونجيز انفراد	النافي	من اثنين بالتصرف لا لاي	له الافراد الا في شره كن اذ في
سرعة	تجهيز طعام صغير وضاد في	رددية	بينها وقبوله	وتنفيد وصية بعينها
وا	نوصي كل واحد من الزوجين	لا ينفذ	بافعال صالحة	او في الوصية التي يخرج وصيا
في	التركيز وفي تركه نفسه	فهو	وصي فيها وصاه بالثا	في ونوزع انواع المال على
انفسهم	فقال زيد في الاضايك	بقتضا	واحد الذي سما	ه وقال لصاحبنا تصرف كل منهما
نا	فدفعها لولده ايمان التيم	الاخر	المنع من مال الوصية	وليس له من الاوصياء غير ذلك وقد
د	الجزايع فافترق على جواز	فيما	اشتره بنفسه منفعة له	د عليها دليل العلم يخرج به وصي
مست	اشترى الابن الولد	بالبقية	او قسما منها حاز وهو	يد على ان الغر ليس مقتضرا ولا
يقتصر	من الوصية واليتم	منفصل	عنه بالاقتران واليتم	حيث تولى ولدتها او ارضها ابلا
نعم	للقاضي ارضها ويبيع الوصى	باللها	واللها	قائم على وجوده من فاش
				باب النكحة وكذا شره بالغير



وقيل	يجوز مضاربة الوصى بالتيقن	لانتاج	رجوعه واذا كان الوصى بالتيقن	فمن الله ياكل ولذا كان الورثة من غير
داير	عقابهم وعرضهم	بالتيقن	انتميته وكذا الورثة فيه	وليس فعلها التيم لورثته في ما يقع
الميت	بمقبول وفي امور	التي	يبيع تصديقه في خراج	لن يشتره دفعه ولو كان عليه ديون
قضى	بعضه شقما	ش	اركة بقية الغر	في ان علم انه قضاء في المرض
ومتي	اجاز الورثة تصرفه فيما	بشره	في المرض فله بعد موته ان	يردوه في الزيادة من الثلث ومك
الذين	تصرفوا في المرض حكم	التي	تصرف في حال الطلق	وعمل بالوصية بخير انهم من في
ظل	محله واذا وصى لامه	ه	دخل كل ذي رحم محرم من	يو ام الوصية ومن الاقارب الا في
مولى	اليه فلن يخرجوا عنه	بالحق	لا يشاركهم مولى	وسه وهذا الغر الرضا ومنه
			وللمرءة واليتمين وصلى الله	
			على سيدنا محمد وآله وصحبه	
			اجمعين	



مكتبة جامعة القاهرة  
١٩٥٥  
١٩٥٥